سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ٢١ يناير ١٩٦٨

من سعت ١٨٣٥ الى سعت ٢٢٠٥.

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، زكريا محى الدين.. نائب الرئيس، أنور السادات.. رئيس مجلس الأمة، حسين الشافعى.. نائب الرئيس، صدقى سليمان.. نائب الرئيس، على صبرى.. نائب الرئيس، سيد مرعى.. وزير الزراعة، عبد المنعم القيسونى.. وزير التخطيط، حسن عباس زكى.. وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، نزيه ضيف.. وزير الخزانة، عزيز صدقى.. وزير الصناعة، كمال رفعت.. وزير العمل، محمود يونس.. وزير البترول، لبيب شقير.. وزير التعليم العالى، عبد الوهاب البشرى.. وزير الانتاج الحربى، عبد المحسن أبو النور.. وزير الدولة.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	تقييم خطة التنمية السابقة، فتح المناقشة من أجل تغيير النظام للاصلاح كقرار عبد الناصر	١
٢-	عبد الناصر.. إذا أخذت إجراءات اقتصادية يجب إعطاء أمل للناس فى المستقبل	٥٩
٣-	عبد الناصر.. يفتح المناقشة حول ما يجب أن يتم بالنسبة للوضع الاقتصادى	٦٢ – ٦٩

سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ٢١ يناير ١٩٦٨
من سعت ١٨٣٥ الى سعت ٢٢٠٥.

عبد الناصر: نكمل كلام الجلسة اللى فاتت؟
متهيألى كان فى الجلسة ناس عايزين يتكلموا فى الموضوع اللى كنا بنتكلم فيه.

سليمان: أنا أعدت تقييم للتنمية فى خلال السبع سنوات اللى فاتوا وهتحتاج لبعض وقت، فالوقت الذى تراه سيادتك مناسب أبتدى أعرضه.

عبد الناصر: ماحدش عنده حاجة تعليقا.. تكملة لكلام الجلسة اللى فاتت؟

مرعى: هو يمكن يافندم فيه ملاحظة جانبية يعنى مهياش متعلقة بالمواضيع، بس هى متعلقة بالمبدأ لما كنت أنا بأثير النقطة الخاصة بأن تقييم الخطة اللى فاتت تم على الاستثمارات أكثر منه تم على العائد، على إن الأخ لبيب شقير قال: لأ.. إنه كان بيتم على أساس العائد فعلا من هذه المشروعات، وأضرب مثل بكده بالوادى الجديد، سحبوا الاستثمارات اللى حصلت فى الوادى الجديد.
لما راجعت الأرقام بتاع استثمارات الوادى الجديد، وأنا باضربها بس كمثل، علشان يعزز النظرية الخاصة بأنه التقييم كان بيتم على الاستثمارات مش على العائد، بأجد إنه:
فى سنة ٦١/٦٠ إن الاستثمارات كانت ٢,٣٠٠,٠٠٠.
وفى ٦١/ ٦٢ كانت ٣,٠٢٩,٠٠٠.
وفى ٦٢/ ٦٣ كانت ٤,٠٦٩,٠٠٠.
وفى ٦٣/ ٦٤ كانت ٤,٩٠٠,٠٠٠.
وفى ٦٤/ ٦٥ كانت ٤,٩٠٠,٠٠٠.
وفى ٦٥/ ٦٦ كانت ٣,٠٠٠,٠٠٠ .

وبيبان مع نقص تصرف الآبار برضه، إن الرقابة كانت على الاستثمارات مكانتش على العائد؛ فدى بس بتعزز النقطة اللى أنا كنت باثيرها، وهى وجوب أن تكون الخطة بالنسبة للعائد مش بالنسبة للاستثمارات.

صدقى: هو أثير بعض الملاحظات على الخطة السابقة، والواقع إنه فيه ثلاثة عوامل أنا باعتبر انها يمكن أدت الى بعض القصور فى تحقيق النتائج المستهدفة فى الخطة.

عبد الناصر: هو أنا باسأل ليه؟ يعنى قد يستدعى الأمر تغيير الـ system مش بس يعنى ليه أنا باسأل عن الأسباب اللى احنا وصلنا فيها الى ماكنا عليه؟ والكلام اللى إنت بتقوله، ده أنا طيب ماحدش قال لى هذا الكلام! الكلام اللى إنت بتقوله، بيقولوا لى: ٧٪، ٦٪، ١١٠٠ مليون جنيه ميزانية خفض القوات المسلحة؛ ده اللى كان بيحصل مش كده ياعلى؟!

صبرى: أيوه.

عبد الناصر: مش كده يا زكريا؟

محى الدين: أيوه.

عبد الناصر: مش كده يا صدقى؟

سليمان: أيوه يافندم.

عبد الناصر: ماحدش قال إن ده كذا ولا ده كذا! كلام عايم موجود والواحد مصدقه، مش كده يادكتور قيسونى؟! هو ده الحقيقة..

مرعى: هو يافندم فى الحقيقة بالنسبة للخطة بالذات ومراجعة الخطة، إن لا يمكن فى تقديرى لوصف الخطة وترتيبها، فى الأول تقييم الخطة سنة بعد سنة تقييم حقيقى مش فى إجمالى النسبة المئوية هو اللى بيجعلنا نعدل عن خطوات وتراكم بيحصل فى نهاية الخطة، يعنى ده الجزء اللى أنا بدى أقوله بالنسبة للتخطيط. يعنى فى المدة اللى جاء فيها الأخ الدكتور القيسونى فى وزارة التخطيط، أنا طلبت منه يعنى قلت له: إن بيهمنى فى كل المشروعات بتاعتنا إنه

يجينى green light أو red light من التخطيط عن عملية من العمليات؛ لأن يعنى نقدر إن احنا نوقفها يعنى إذا كان تصورنا – وهو اللى حصل فى بعض مشروعات الخطة – إن تصورنا كان أكثر من الحقيقة.

وبعدين ماهو مشروع بيعالج مشروع، يعنى قد تكون الـ ٧٪ اللى سيادتك بتشير اليها قد تكون سليمة؛ لأن مشروع من المشروعات يمكن جاب ١٠٪ إنما فيه مشروع تانى كان مفروض يجيب ٧٪ أو ٨٪ جاب ١٪ أو ٢٪. لو إحنا بنتدارك ده فى نهاية كل عام فعلا بناء على العائد وبنذاكر الخطة من العائد بتاعها، قطعا مكناش نستمر فى بعض المشروعات.. هو ده المبدأ اللى أنا بدى أقوله إنه من مبادئ التخطيط.

عبد الناصر: لأ.. هو المفروض أيضا إن الوزارات هى بتتابع.

مرعى: أيوه يافندم أنا معترف بهذا أنا معترف بأن الوزارة..

عبد الناصر: لأن معندناش جهاز تخطيط كامل يستطيع أنه يقوم بالمأمورية دى.

مرعى: لأن الوزارة بتقدم لجهة لمعينة، وبقول: دى الفكرة اللى فى ذهنى يعنى مش فكرة نقد لأى جهة من الجهات.

عبد الناصر: لا إحنا عايزين ننقد الأجهزة كلها أنا عايزكم كده تشدوا حيلكم..

مرعى: أنا بدى أقول: إن أجهزة الوزارة نفسها.. يعنى هو الحرج اللى تيجى فيه الوزارة إيه؟! إن المشروع بتبقى واضعاه الوزارة وبعدين وضعت تقديرات معينة لهذا المشروع، وبيبقى نفس الوزير وافق عليها بناء على اللجان اللى هو عملها. لما بتنحرف النتائج عن الخط الموجود بالنسبة للتقييم النهائى لعملية المشروع، بعض الوزارات بترى إنه توجد مبررات لهذا. أنا بقول: مايتوجدش مبررات لهذا يعنى لازم إن الوزارة بتعرض – مع الاشتراك مع جهاز التخطيط – بتعرض المشروع؛ بحيث إنه المشروع يايستكمل بشكل ما إنما لا يتراكم ٥ سنوات!

وكان مثال على ده المثل اللى أنا ضربته بالوادى الجديد، لأن قطعا لو أرقام الوادى الجديد التى ظهرت سنة بعد أخرى وبانت النتائج الموجودة، كان لابد أن يحصل النوع اللى حاصل دلوقتى؛ إن لأ.. قد نقف شوية ندرس شوية ندرس المياه شوية، ماكنتش حطيت

الاستثمارات اللى وصلت كذا مليون جنيه علشان كذا فدان. والأمثلة متكررة، فى الصناعة أعتقد إن فى الصناعة بيتوجد بعض المشروعات برضه من هذا النوع.

فاللى أنا متصوره إنه فى الخطة سواء بتوضع من الوزارات فعلا، إنه يجب فى نهاية كل عام أن تقيم الخطة بالنسبة للعائد اللى كان مفروض إنها تجيبه وتدرس المشاريع؛ يبقى فيه تخطيط أولى وفيه حساب ختامى زى الميزانية مابتتعمل. إذا كان الميزانية وهى بتعمل أرقام يبقى فيه ميزانية صرف وبعدين ميزانية لحساب ختامى كذلك أيضا بالنسبة لعملية التخطيط.

هى دى النقطة الأساسية اللى أنا أرى إن انحراف مؤشرات التخطيط بتيجى هنا.

شقير: برضه أنا لو أذن لى الأخ سيد، أنا مازلت بقول: الأخ سيد واخد الصورة بتاع سنة ٦٢/٦١ أو ٦١/٦٠. تقارير المتابعة كما كانت تقدم فى الفترة لحد ٦١/٦٠ كانت تقارير استثمار، ابتداء من ٦٢ بالذات تقرير المتابعة تغير؛ أصبحت الدراسة فيه مش للاستثمار وإنما للإنتاج وللعائد ولكل النقط اللى هو بيثيرها. هجيب الأسبوع الجاى تقارير التخطيط وأنا بارجو إن الأخ سيد مرعى يقرأ تقارير التخطيط بتاعتنا فى الفترة الماضية، مش معنى هذا إن تقارير التخطيط أو الأسلوب كامل، يعنى لازم من تطوير بشكل مستمر.

هى المتابعة كانت تتم إزاى يافندم؟ المتابعة كانت بتتم بأن القطاعات بتدى بيانات عن المشروعات وعن الأنشطة بشكل عام زائد تفصيل فى بعض المشروعات، جاء فى مرحلة من ٦٢ حتى ١٩٦٤ تقريبا يعنى، كان بييجى تقرير مثلا نشاط الصناعات المعدنية فى مجموعه كذا مع تحليل لبعض مشروعات الصناعة المعدنية أو التعدينية أو الهندسية أو غيره. بعد ١٩٦٤ طالبنا بأن نخش فى عملية المشروع؛ ولذلك ابتدأنا بعملية الميزانيات التقديرية اللى قدرت.

والنهارده الميزانية التقديرية، أنا شايف النهارده منشور الميزانية التقدير الجديد داخل فى التفصيلات بتاع كل مشروع على حدة؛ فالتقييم كان بيتم من ناحية الإنتاج وإنما على مستوى الأنشطة بعض المشروعات كنا بنشير أو كان التخطيط بيشير للعيوب وللنواحى اللى فيها.

آجى لنقطة الوادى الجديد، أنا عايز تفصيل هذه الاستثمارات وهعرضها، تفصيل الاستثمارات فى الوادى الجديد فيه جوانب عديدة يافندم.. فيه النقل وفيه مواصلات وفيه إسكان وفيه خدمات وفيه مدارس فى قلب الوادى الجديد، بعدين فيه جانب بتاع نفس عملية الآبار. أنا مازلت بقول: إن عملية الآبار أوقفت فى مرحلة من الخطة – مش الآن – وإنما من فترة يمكن ٦٥/٦٤ أو ٦٤/٦٣ لحد ماجه البيان كامل. ده الباقى ده مواصلات ومدارس

مما يقع فى الوادى الجديد ومحمل على المشروعات بتاع هذه الجهة، والنقطة دى السيد عبد المحسن أبوالنور يمكن عنده تفصيل عنها أو يذكرها أحسن مما ذكرت.

عبد الناصر: فى الموضوع ده ولاّ؟

البشرى: أيوه يافندم.. هو كلمتين.. يعنى هو طبعا الموضوع اتغطى فى نواحى كثيرة، يمكن برضه بنستكمل الحديث فى أسباب الأزمة اللى احنا موجودين فيها. نقطة البداية هى الخطة.. كان مفروض طبعا الخطة كجسم متوازن. الحقيقة إن الفترة الماضية برضه، رجعت للخطة الأولى والإطار بتاعها وجدت إن فيه من ناحية الأسلوب التخطيطى الخطة فى الواقع نهجت نهج يعتبر مَثَل فى الناحية دى.

إنما النقطة اللى مش بارزة، اللى هى مدى ربط الأهداف بتاعة الخطة بالمشروعات اللى هتحقق هذه الأهداف؛ الرباط ده كان ضعيف لدرجة إن الواحد فى بعض مراحل يبدو له إن المشروعات ذكرت على سبيل الاسترشاد وليست على سبيل الالزام!

العملية دى فى الواقع هى النقطة الأولى فى هذا التوضيح.

وبعدين النقطة الثانية: الوعى بتاعنا كله فى الواقع كان منصب على إن الاستثمار هيحقق العائد المرجو، كان عندنا كلنا عقيدة وconcept سواء كان التخطيط أو القطاعات، إن احنا نزيد من إتمام الاستثمارات ومن تحسين النسبة الخاصة بالاستثمارات.. دى حاجة مهياش غلط. فى الواقع إذا مسكنا الاستثمار، والتزمنا بأننا نحسن نسب تنفيذ الاستثمار بشرط إن احنا برضه نمسك بقية الأهداف الأخرى، وإن احنا نصل فى هدفنا الى الأهداف الأخرى – للمعاملات الأخرى – سواء كانت للإنتاج أو للدخل أو القيمة المضافة.. النواحى التى تتولد من عملية الاستثمار، وتمسكنا به أعطى القطاعات حق مكتسب قِبل الدولة، لأن لما كنا بنروح أمام الخزانة نناقش الباب الأول والثانى وبعدين أمام التخطيط بنناقش ميزانية الاستثمار، الحقيقة كان بيبقى فى إيدنا كارت. إلا إن الاستثمار موجود بتاع الخطة فالتخطيط كان بيبقى فعلا عليه نوع من الضغط المعنوى إنه يتجاوب مع القطاعات فى إنه ييسر لها سبل الاستثمار؛ فبقى دلوقت إن الاستثمار الموجود فى الخطة بقى فى الواقع سبيل الى الصرف.

النقطة الثالثة: لما مسكنا برضه العملية بتاعة الخطة الأولى والإطار، وجدنا إن التفاعلات فى المشروعات بعد الاستثمار يبدو لى أنها مدخلتش ومأخدتش الوزن الكافى؛ بدليل إن لو نراجع القائمة بتاع الصادرات والواردات والصادرات السلعية اللى هتتحقق والواردات السلعية اللى حاتيجى، بنجد إن كان فيه نوع من التفاؤل الزائد الى إن الواردات فى

الواقع هتتوازن مع الصادرات بعد كذا سنة.. ٣ سنين أو حاجة بسيطة من الخطة الأولى، ودى يبدو لى أنه لم يؤخذ فى الاعتبار يعنى الجدوى أو لم يؤخذ فى الاعتبار السليم إن المستلزمات بتتزايد.

هو يمكن وقعنا تحت فكرة إن كل ما بتتحرك حركة التصنيع كل ما بتقل المستلزمات، وده طبيعى فى ناحية بالنسبة لنوع معين من المستلزمات، إنما إحنا برضه كل ما بنتحرك ناحية التصنيع كلما نصل الى درجة تصنيع أكبر والى درجة تصنيع أكثر تعقيدا والى درجة تصنيع أعمق؛ ودى برضه بتتطلب نوع من المستلزمات اللى قد تكون مركبة – مهياش بسيطة – زى المستلزمات فى المراحل الأولى.

يمكن أعطى مثل بسيط، لو بنكون نعمل أجهزة بوتاجاز، حاجة بسيطة بتيجى صاج وبيجى شوية حاجات من هذا القبيل. إنما لما نكون بنعمل حاجة composite زى السيارة، يبقى هنا بتيجىunits عبارة عن طلمبات حقن بيجى مولدات بيجى starter بيجى دينامو.. وهكذا من هذا القبيل.

فيبدو لى بقى علشان أختصر، الى إن الواردات مكانتش متوازنة؛ ودى فى الغالب أنا أعزوها الى إن لم نأخذ الفكرة بتاعة التدرج فى المستلزمات للمشروعات. وبدى أقول برضه: إن ده نوع من التفكير مشى وصاحبنا فترة كبيرة قوى وصاحبنا لغاية سنة ١٩٦٤. وأنا أذكر برضه فى عام ٦٤ – فى أثناء وزارة السيد على صبرى – كان برضه عرض علينا إطار للخطة الثانية اللى ستبدأ من ٦٥ الى سنة ٧٠، وكان برضه فيها مثل هذا النوع من التفاؤل، الى إن فى عام إحدى المتغيرات بتاعة الخطة كان عرض خمس متغيرات، وإحدى المتغيرات اللى اختيرت كان يبدو منها إنها هتحقق توازن فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٦٨، ودى نقطة أخذناها الحقيقة test case وأثرناها وبحثناها مع السيد رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت ووافق عليها.

وكان لها نوع من البحث اللى هى اشتركنا فيه مع التخطيط، وورينا الى إن العملية بتاع التصنيع عملية بننتقل من مرحلة الى مرحلة أعقد باستمرار؛ فـ١٠٠٪ لازم يكون عندنا طاقة وعندنا يعنى تصوير، الى أن حاجتنا من المستلزمات برضه بتنفرج الى حد الى مرحلة معينة وبعدين بتبتدى الـ gap دى تضيق.. دى النقطة التانية اللى هى خلفت لنا عدم التوازن.

وبعدين الصورة نفسها دلوقتى، بقى عندنا الاستثمار كارت فى إيدنا بيخلينا نملى على التخطيط أنها تعطينا فلوس وبالتالى بيخلينا ندخل أعمق فى مشروعات معينة، وبعدين المشروعات دى بتملى علينا بالتالى أعباء إنها عاوزة مستلزمات، إحنا لم نأخذ هذه المستلزمات فى الحساب أو يبدو لى على الأقل إن احنا ماأخدناهاش فى الحساب عند وضع

الخطة الأولى، والنظرة العابرة اللى أنا شفتها فى إطار الخطة الأولى أعتقد إنها تؤيد هذه الناحية.

وبعدين كان فيه تصوير ثالث، الى إن الصادرات هتزيد. الحقيقة إحنا برضه لما شفنا إن خطنا فى الصادرات وجدنا إن احنا يمكن تقارير المتابعة بتاع التخطيط بتبرز زيادة معينة – ١٨٩ لحاجة بتاع ٣٠٠ – إنما الحقيقة لو أخذنا الـ ٣٠٠ دى وشوية ونقيناها كده لأن فيها ٢٥٪ زيادة ظاهرية. وبعدين لو نقيناها الى ارتفاع مستوى الأسعار بين الأسعار الجارية وبين الأسعار الثابتة بنجد بحسبة بسيطة إن ١٨٩ تكون واقفة عند حوالى ٢٢٠.. يعنى حاجة بتاعة ٣٠ مليون جنيه تحققت فى فترة بتاعة ٦ سنين أو ٧ سنين.

الحقيقة حاجة قليلة جدا، ودى نقطة من النقط اللى يجب إن احنا نركز عليها ونعمل لها drive قوى جدا المجموعات كلها. الخطة عبارة عن جسم كل حركة فى قسم منها بيؤثر على بقية أجزاء الخطة وبالتالى الأجزاء الأخرى بتتأثر.

طبعا إخوانى لمسوا الكثير من هذه العوامل التى وضعتنا فى هذا الموقف، إنما أنا يمكن أقول السبب الرئيسى المباشر اللى خلق كل هذه المضاعفات فى كل حتة بيعزى لحاجة واحدة؛ اللى هى تقديراتنا فى المشروعات لم تكن تقديرات سليمة. ودى نقطة اللى هى نضعها إذا كنا بنهدف الى إصلاح فى المستقبل.. يبقى دى النقطة الأولى اللى نرتكز عليها لأن هى دى نقطة الأساس؛ نتج عنها خفض فى الإنتاج، نتج عنها زيادة فى المستلزمات، نتج عنها دخول فى استثمارات ولم تحقق الاستثمارات الفاعلية منها، ونتج عنها جميع التركيبات والمضاعفات بتاعة ميزان المدفوعات والحاجات دى كلها.

فتصورى لمرحلة التخطيط القادمة، يجب أن تبدأ من القدم ومن تحت وتبنى الى فوق؛ متتبنيش الخطة أبدا من فوق وتنزل لتحت، تتبنى من تحت بمعنى إن احنا أمامنا مشروعات معينة دلوقتى – المشروعات القائمة اللى مش عايزة أى استثمار أو أى حاجة جديدة – لازم أعرضها لدراسة تحليلية قوية، ونشوف كيف نزيد الإنتاج بتاع هذه المشروعات بأى طريقة من الطرق، وبعدين دى اللى هى الرأى الأول الذى نبحث فيه.

الرأى الثانى اللى احنا على طول بنبحث فيه، كيفية إزالة الاختناقات، بمعنى إذا كان فيه اختناقات بسيطة فعلا تضيف الى الإنتاج – سواء كان فى هذا العام أو العام القادم أو العام الذى يليه – نضع هذه الاستثمارات موضع الاعتبار ونقيم عملية الإنتاج وخط السير بتاع التدرج فى الإنتاج.

ثم يأتى بعد ذلك المرحلة الثالثة.. وهى المشروعات التى قد يحقق عائد منها لو كانت نسبة الاستثمار المحلى نسبة كبيرة بالنسبة لنسبة الاستثمار الأجنبى. وبعدين أخيرا بنمسك المشروعات اللى هى عايزة مبالغ كبيرة فى ميزان المدفوعات، وندرسها يمكن تكون

هى عن طريقها بنحقق فائدة كبيرة قوى فى ميزان المدفوعات؛ على سبيل المثال الذى قيل فى لجنة الخطة من السيد زكريا محى الدين اللى هو مشروعات سماد، يعنى يمكن مشروع عاوز مثلا ٥ مليون – ١٠ مليون جنيه عملة أجنبية، إنما فى الوقت نفسه بعد ٣–٤ سنين هيعطينا العشرة مليون دى وزيادة وتبقى مورد مستمر.

بهذا الشكل لو نأخذ العملية دى وبعدين نقيم العملية بحيث إن احنا برضه جل من لا يخطئ ومن لا يسهو، صاحب المشروع بيبقى فى الواقع متحمس للمشروع، ويمكن هذا التحمس يجعله بحسن نية خالص إنه بيغمض أو مبيشوفش جوانب معينة من هذا المشروع. فنحن لازم يبقى فيه أتصور برضه أداة لتقييم المشروعات؛ سواء كانت أداة لتقييم المشروعات الصناعية أو أداة لتقييم المشروعات الزراعية.

تصورى إن مفيش مشروع جديد يمشى إلا لما يفوت على جهة بتاع authorization، وتعطى له ختم ويبقى الختم ده زى باسبور كده إن المشروع ده يبتدى يمشى، له خطة معينة ويحصل ارتباط معين؛ فيبقى لازم نمشى على المشروعات نقيمها ونجتهد فيها، وبعدين نخلق organs لتقييم المشروعات. وكل ما بذلنا من جهد فى هذا الموضوع هتبقى العملية فى محلها بالضبط؛ لأن كل المشاكل اللى جت لنا جت من إن أحكمنا رباط وإطار سليم معمول على أسس علمية سليمة جدا، ولكن الرباط مع الأرجل اللى بتتحرك رباط مهزوز فبقت الأرجل تتحرك فى جهة والرأس ماشية فى جهة أخرى!

دى تقريبا الصورة وبقول: إن أحسن حاجة نعملها، إن احنا نبدأ فورا من القاعدة عملية مسح شاملة لكل مشروع عملناه، ونعرض هذه المشروعات لتقييم بواسطة أجهزة مشتركة ونصل فيها الى conclusion بالنسبة لأى مشروع.

ضيف: هو يافندم كل اللى تناوله الإخوان بيغطى كل النقط تقريبا اللى أنا حأقدر أثيرها، إن كان أنا باعتبار يمكن عاصرت عملية إعداد الخطة من سنة ٥٧ يمكن عندى معلومات على دخائل الأسلوب اللى اتبع؛ وده اللى يخلينى يمكن أركز عليه. أنا باعتقد يافندم إن لو سمحت لى سيادتك ورجعت للتجربة من سنة ٥٧، فاكر من سنة ٥٧ الى ٥٩ كنا أعدينا حاجة ورق كده من ثلاث صفحات اسمها خطة انتقالية.. كانت تجربة أولى، وبعدين دخلنا ١٩٥٩ فى مراحل إعداد الخطة الخمسية الأولى.

باعتقد نقطة البداية بتاعتنا كانت مش واضحة ومش سليمة، بمعنى مكانش عندنا strategy؛ يعنى مش فاهمين إحنا عايزين نعمل إيه! عايزين نعمل خطة، الهدف بتاعنا زيادة الإنتاج زيادة الدخل لكن زيادة الدخل بتيجى بأكثر من طريقة، وممكن إنها تواجهها أكثر من عقبة واحدة فى وقت من الأوقات فى المستقبل.

الصورة دى مكانتش واضحة أمامنا، بمعنى إنه مكانش فيه تشخيص للمشكلة بتاعة المجتمع اللى احنا فيه والاقتصاد اللى احنا فيه. ترتب على كده إن احنا جرينا وراء مؤشر اسمه زيادة الدخل، وبعدين علشان نزود الدخل دخلنا فى عملية زيادة اعتبار مثلا الإنتاج مصروفات الحكومة ميزانية الخدمات – الباب الأول فيها – لأنها بتشكل جزء من الزيادة فى الدخل، وقعدنا نزود فى هذا البند ونقول كل سنة ده الدخل بتاعنا بيتزايد.

فى حقيقة الأمر مكانش فيه تشخيص معروف لجهاز التخطيط، على الأقل إيه العقبات اللى بننتظر إنها تواجهنا فى مرحلة النمو، هل النقد الأجنبى حايوقف النمو بتاعنا ولاّ لأ؟ هل العنصر البشرى ده موجود ولاّ مش موجود؟ هل العملية عملية استثمار فقط وعملية زيادة فى الطاقات الإنتاجية بتاعتى سنة بعد سنة وبس؟ ولاّ فيه عناصر أخرى لازم تؤخذ فى الاعتبار؟

ترتب على هذا إن احنا ترجمنا العملية الى مجلد – زى ماسيادتك قلت مجلد كبير – لكن يعنى يمكن أنا مبقولش لسيادتك سر لو قلت: إن كل سنة كنا بنعد فيها إطار الميزانية كنا بنقول: آهو مجلد بيانات، ماحدش عارف إذا كنا هنمشى عليها ولاّ لأ؟! نضيف الى هذا إن نفس الأساس الرقمى بتاعنا؛ يعنى البيانات المعلومة أمامنا والحقائق المعلومة لنا عن الوضع الاقتصادى بصفة عامة، مكانتش دقيقة!

برضه ماقيل عن المشروعات، باعتقد إن المشروعات البيانات بتاعتها جاءت – برضه لو سمحت لى استخدم التعبير يمكن عنيف شوية – جاءت مطبوخة! بمعنى إن يعنى أرقام موجودة ماحدش قادر يناقشها، زى ماسيادتك قلت برضه معندناش فى التخطيط مكانش فيه الفنيين اللى يقدروا يناقشوها، وإذا كان فيه فنيين.. هؤلاء الفنيين كانوا ليس هناك مايدعو للاعتقاد أنهم أكفأ وأحسن من الفنيين الموجودين فى الوزارات الأخرى؛ فبهذا الوضع الصورة كلها تحولت أو الخطة تحولت الى عملية تجميع أرقام ورص أرقام على بعض!

وبعدين دخلنا فى مرحلة إعداد الخطط السنوية، الخطة السنوية كانت بتعد بطريقة رص الأرقام، وزى ما السيد وزير الإنتاج الحربى قال: كانت الوزارات بتتمسك فقط بالاستثمار باعتبار إن دى الحاجة الوحيدة اللى يعنى بتهمهم أو اللى حصل الكلام اللى جاى من عندهم وحصل كلام فى شأنها. مكانش فيه خطة بمعنى إن فيه أهداف إنتاج يلتزم بها، مكانش فيه خطة بمعنى إن فيه إجراءات متفق عليها؛ إجراءات على الأقل الخطوط العريضة للإجراءات مكانتش واضحة عند إعداد الخطة.

وكل سنة أنا فاكر كنا بنقدم مذكرة عن إطار الخطة، والمذكرة يعنى مكانش بيؤخذ بها لأنها مكانتش متصلة بحقائق الموقف مش مرتبطة بحقائق الموقف. إحنا بنبنى المذكرة على أساس إن فيه خطة معينة فيه أهداف إنتاج معينة، وكنا فى وقت من الأوقات بنتساءل.. هل نجيب الهدف بتاع الإنتاج ده ونقسمه على ٤ أو ٥ علشان نجيب هدف كل سنة من السنين ولاّ يعنى نمشى بنوع تانى؟ الحل طبعا أو المخرج اللى كنا بنجده من الموقف أو اللى كان بيحصل فعلا، إن بتتحط أرقام استثمار والميزانية هى اللى كانت بتمشى الخطة.. يعنى مكانش فيه خطة بمعنى خطة! كان فيه حاجة اسمها ميزانية بنقول الميزانية دى هى اللى بتنفذ الخطة.

الميزانية لم تكن مربوطة بالميزانية النقدية، والميزانية فى النهاية خالص لم تكن مربوطة بالخطة؛ يعنى المحور كان الميزانية بدل ما يكون الخطة، والمفروض الخطة كانت تكون مبنية فى مرحلة من المراحل على موقف النقد الأجنبى. جايز اللى كان بيبرر هذا، إن احنا فى السنين الأولى من الخطة مكانتش عندنا مشكلة نقد أجنبى بمعنى مشكلة واضحة؛ هو كان فيه مشكلة لكن كنا بنغطيها عن طريق المعونات.

ابتدأت المشكلة تظهر فعلا وظهرت مشاكل ربط الميزانية بالميزانية النقدية بالخطة وكلامنا فى الخطة، لما ابتدأت المعونة تنقطع.. فدى يعنى نقطة ثانية.

أخيرا.. باتصور يافندم إن أسلوب برضه إعداد الخطة فى حاجة الى مراجعة. إحنا برضه بنبنى كلامنا كله على أساس – لغاية دلوقتى – على أساس معاملات وعلاقات عامة؛ يعنى نسب عامة وأرقام جاية من دراسات قديمة بعضها قديم، يمكن بعضها بقى له ١٠ – ١٥ سنة والبعض الآخر مستقى من عدد محدود من المشاهدات؛ سواء كانت مشروعات أو عدد محدود من الوحدات الإنتاجية.

باتصور برضه مع السيد وزير الإنتاج الحربى، إن احنا أساس الخطة يجب أن يكون المشروعات؛ لازم نبتدى بالمشروعات، ونشوف المشروعات الموجودة دى تحت إيدينا هتودينا فين. وهذا ظاهر إن احنا لما نشخص الموقف النهارده – زى ماسيادتك قلت – ونبص لقدام، هنجد إن فيه خطوط أساسية يجب إن احنا نلتزم بها فى إعداد الخطة بتاعتنا وبالتالى فى إعداد المشروعات بتاعتنا.

يعنى أنا متصور فى الفترة الجاية الخمسة ستة سنين يمكن العشر سنين الجايين، النقد الأجنبى هو اللى هيشكل نقطة الاصطدام الرئيسية، لو مكناش نحل مشكلة النقد الأجنبى – بمعنى إن احنا نراعى فى اختيارنا للمشروعات إن احنا أولا بنركز على حل هذه المشكلة – بنجد إن احنا مش هنقدر – مهما اتبعنا من الأساليب الفنية فى إعداد الخطط أو فى المتابعة أو أى شئ – برضه حانصطدم بها مفيش فايدة من غير معالجتها.

كذلك فيما يتعلق بالإجراءات اللى احنا بنفكر فيها فيما يتعلق بالاستهلاك فيما يتعلق بالقطاعات اللى احنا بنركز عليها، لابد إن احنا نفكر أساسا فى النقد الأجنبى. طبعا الى جانب هذا لازم نهتم بالناحية الأخرى اللى هى ناحية العنصر البشرى. والمشكلة اللى أثارتها لنا فى خلال الخمس سنوات اللى فاتوا أو السبع سنين اللى فاتوا اللى أنا بأتوقع إنها هتزداد؛ يعنى إحنا أساسا فى تشخيصنا لازم نرجع لحقيقة المشكلة وهى وجود نوع من الخلل فى التوازن بين البيئة المادية بتاعتى أنا، المعدل اللى بيزيد به مواردى الطبيعية أو الموارد المادية بتاعتى وبين المعدل اللى بيتزايد به العنصر البشرى اللى عندى.

لو ماكنتش أبقى فاهم هذا، طبيعة هذا الخلل وأفكر.. أركز إن الهدف الأساسى فى الآخر مش إن أنا أزود الدخل، إنما أوازن أحل هذا الخلل الموجود؛ هأجد نفسى إن أنا متجه فى اتجاه معين. إن أنا لما أبص للمشكلة يعنى مشكلة خلل عاوز أحله، فبجد إن أنا أقدر فى تصدير البنى آدمين نفسهم – وده اتجاه ظهر إن احنا دلوقتى فتحنا بابه – بأجد إن مشكلة التصنيع ماهى إلا علاج جزئى لهذه الناحية. أنا لجأت للتصنيع فى وقت بافكر إن أنا ماأقدرش أصدر بنى آدمين، وبأفكر إن ماأقدرش أزود الإنتاج المادى من أى مصادر أخرى. فالصناعة بتاعتى النهارده باعتبرها وسيلة لتصدير البنى آدمين مش بتكونيهم البشرى إنما كعمل بألحقه بأجيب خامة بألصق فيها عمل هذا الشخص، بأصدرها بره كأنى صدرت هذا الشخص بره.

وبعدين برضه يخليني أفكر فى إن المشروعات اللى أنا أختارها فى الصناعة أو فى أى قطاع آخر، بتمكنى.. تقدر تساعدنى على الخروج من حالة الخلل فى التوازن الموجود ده، لو إنها بتمكنى إن أنا أحل الإنتاج المحلى بدل الاستيراد بتاعى.

دى خطوط رئيسية، بيتهيألى لو مكناش نبحثها بتعمق وننتقل منها الى تحديد المشروعات مشروع.. مشروع، باعتقد إن احنا هنتعرض لنفس الخطأ اللى احنا وقعنا فيه لغاية دلوقتى.

أبو النور: هو بس كان لى نقطتين أضيفهم على كلام الأخ البشرى والأخ نزيه، أنا متفق مع الأخ البشرى والأخ نزيه تماما فى اللى قالوه.. نقطتين بس أحب أضيفهم عليهم استكمالا لحديثهما: إن المشروعات إحنا لما بنعملها بنعملها قبل أول سنة من الخطة، مفروض إنها خطة بتمتد على خمس سنين على الأقل، بنحط لها مقدار معين من الاستثمارات وبنحط لها أهداف إنتاج، وبنقول منها الإنتاج ده هيجيب لنا أد إيه محلى وهيجيب لنا أد إيه نقد أجنبى نتيجة صادرات أو إحلال محل الواردات.

وبعدين لما نيجى ننفذ، فيه بعض مشروعات أو جزء كبير جدا بيأخذ عدد من السنين فى التنفيذ، بييجى يختلف الوضع أثناء التنفيذ، زى ماحدث مثلا فى عملية الإنشاءات اللى زادت ٥٠٪، عملية ثمن المواد نفسها إن كانت مستلزمات أو ثمن المصنع أو ثمن الحاجة. الطلب زاد بهذا الثمن، مبنعيدش مراجعة هذا الموضوع على ضوء ماحصل ونقيم المشروع تانى هيبقى وضعه شكله إيه؛ لأنه بيختلف دون شك فى تكاليفه، وفى إنتاجه برضه اختلف الوضع بتاعه، واللى هيجيبه هذا المشروع أيضا اختلف.

مشاريع أخرى اللى هى اتعملت قبل أول سنة من الخطة، بنيت مثلا فى ثانى سنة أو ثالث سنة، لغاية النهارده بنفضل نغير بالنسبة لتكاليفها وبالنسبة لإنتاجها وبنستمر فى التنفيذ بدون إن احنا نرجع الى جهة معينة ونعرض إن الوضع اختلف. المفروض إن احنا لابد تعاد طالما إن المبدأ الأساسى للتكاليف وللإنتاج وجدناه إن هو اختلف فى أى سنة من السنين؛ قبل مانبتدى أى مشروع لازم نعيد عرضه ثانى مرة أخرى، ونقول: والله الوضع هيختلف نتيجة كذا وكذا وكذا، وعلى هذا الأساس عايزين نقيم هذا المشروع.. ننفذه ولاّ نغيره ولاّ نشوف غيره بهذا الطريق، على أساس يبقى الدراسة الاقتصادية بتاعته متكاملة وسليمة.

دى أنا باعتبر إنها نقطة أساسية مستمرة يجب أن تتم بهذا الشكل، مش مشروع عاملينه سنة ١٩٥٩ لما نيجى سنة ١٩٦٤ ننفذه.. ننفذه على أساس الوضع اللى كان موجود عليه سنة ١٩٥٩، فى حين إنه سنة ١٩٦٤ اختلف وضعه تمام الاختلاف.

بالنسبة لنقطة أخرى اللى هى نقطة المتابعة، أنا باعتبرها إنها نقطة رئيسية وتحتاج الى ضرورة إن احنا نتابع أعمال أو أهداف الخطة ومشروعاتها مشروع.. مشروع كل فترة زمنية أثناء السنة. إحنا حاولنا هذه المحاولة العام الماضى، إن احنا نعمل لكل سلعة من السلع ما تحتاجه من مستلزمات أد إيه واللى يجب إنها تنتجه أد إيه؟ واللى يتصدر منها قيمته أد إيه؟ لكن للأسف لم نتابع هذا! المفروض إنه كان يتابع كل فترة زمنية.. كل ٣ شهور مثلا، لم يتابع هذا الوضع واستمر لغاية آخر السنة. وبعدين وضح لنا بنتيجة لما جينا نقيمها، طبعا اللى كان مقدر واللى قدر ده اتعمل مع رئيس كل شركة؛ وجد فيه اختلاف كبير جدا. لو كنا عملناه كل فترة زمنية أثناء السنة، كنا شفنا المشكل إيه اللى واقف قصاد رئيس كل شركة على إنه يحقق الكلام اللى اتفق معانا عليه؛ بحيث إن احنا يانساعده فى التغلب عليه، يانحاول إن احنا نغير أهدافنا فترة بعد الأخرى بحيث إن احنا نبقى عارفين واقعنا السليم فى أى حته.

ده بس أنا حبيت أضيفه على النقطة اللى قالوها الإخوان.

عبد الناصر: أيوه.. هتتكلم فى الموضوع ولاّ نؤجلك يعنى؟

صبرى: الحقيقة من موضوع المناقشة والكلمات اللى قالوها الإخوان كلهم، فيه نقطتين أو فيه قسمين: فيه قسم خاص بقطاع باعتبره فى الأسس وفيه طبعا مشاكل نتيجة التطبيق، ويمكن الإخوان ركزوا كثير قوى على المشاكل الخاصة بالتطبيق؛ سواء كان من ناحية أسعار المشروعات وارتفاعها أو عدم الترابط بين القطاعات المختلفة.. إلخ من الموضوعات.

فى رأيى إن الأسباب الرئيسية، وهى اللى لازم نرجع لها باستمرار بصرف النظر عن المشاكل التطبيقية اللى هى فرعية فى الواقع، وممكن تلافيها مع الخبرة المتزايدة. أعتبر إن القصور اللى احنا عملناه فى الخطة الأولى واللى بنلمس نتائجه النهارده ناتج عن..

أولا: عدم التزام بعض القطاعات بالخطة نفسها، يعنى مش اللوم فقط على الخطة وإنها اتوضعت على ورق ومجموعة أرقام.. وإلخ، بل أبعد من هذا هو عدم التزام القطاعات بالخطة، ولا أقصد بهذا بالناقص أو بالزيادة.. يعنى فى الحالتين كان فيه عدم التزام بالنقصان عن الخطة وعدم التزام بتعدى أرقام الخطة دونما يوافق على هذا. وده ينعكس فى القطاعات المختلفة بما فيها قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات.

وأمثلة على هذا كثيرة جدا أذكر منها يمكن مثل بارز: اللى هو قطاع الخدمات واللى أنفق فيه بعد قانون الإدارة المحلية مثلا، والصرف اللى اتصرف خارج – مش بس الخطة – خارج الميزانية العامة للدولة فى المحافظات – معرفش بالاقتراض من البنوك أو بالصرف على المكشوف.. إلخ – فى عمليات تافهة جدا ولا تمت الى خطة التنمية بصلة!

وأذكر أنا – طبعا مش فاكر الأرقام دلوقتى كانت كام – إنما الرقم اللى كنت بأذكره سنة ١٩٦٤، كان لازال هناك ديون أظن ١٦ مليون جنيه مش عارفين نحصلها من المحافظات؛ استلفوها من البنوك واستلفوها معرفش منين وأنشأوا بها مبانى وحاجات.. ده مثل يورى الى أى مدى عدم الالتزام بالخطة بالزيادة.

وهناك برضه عدم التزام فى الخطة بالنقصان، وده يمكن كان له أسباب خاصة يإما بمشاكل التنفيذ يإما بعدم كفاءة الأجهزة على التنفيذ، والنقصان فى التنفيذ فى حد ذاته وأذكر منه السد العالى وعملية تهجير أهالى النوبة.. ودى كانت عمليتين أساسيتين، ليه؟ لأنهم فى الواقع أثروا على الخطة بالكامل فيما بعد؛ التأخير فى بناء السد العالى وفى تهجير أهالى النوبة فى السنوات الأولى من التنفيذ، ومما أدى بعد ذلك الى الاندفاع فى تنفيذ المشروع علشان يخلص فى ميعاده وبالتالى فى تهجير أهالى النوبة علشان مايغرقوش والسد بيتبنى؛ أدى الى ارتفاع ضخم فى أسعار التشييد وشركات المقاولات. وإذا ذكرنا إن ٥٠٪ من قيمة

الاستثمار بتروح لقطاع التشييد نقدر نتصور الى أى مدى أثر العمليتين دول على الخطة بالكامل. كل ده كان بيتم ولم يعاد النظر بشكل عام على تأثير هذه العوامل على الخطة.

عنصر ثالث: طبعا وده ذكر يمكن فى الجلسة السابقة ولكنه هام جدا لأنه له آثار بعيدة؛ إن التحول الاشتراكى تم فى أثناء تنفيذ الخطة ولم يكن فى الحسبان فى سنة ١٩٥٩ عند وضع الخطة موضع التنفيذ، وعند التحول الاشتراكى لم يتم برضه دراسة لآثار هذا التحول على الخطة؛ وآثار التحول الاشتراكى على الخطة كبيرة جدا. فيه برضه حاجات كثيرة جدا خاصة فى مجال الاستهلاك والأجور والعمالة.. إلخ.

فكان لازم فى ذلك الحين وبعد ذلك، دراسة الأجور وتأثرها سواء كان تأثر مباشر بالتحول الاشتراكى وارتفاع الأسعار وخلافه من هذه العمليات أو بطريق غير مباشر.. طريق مباشر عن طريق العمالة الزائدة طبعا نتيجة تخفيض ساعات العمل، وطريق غير مباشر عن طريق الخدمات اللى أعطيت نتيجة التحول الاشتراكى وكان بيدفع عنها عائد للدولة، ومن هذا طبعا مجانية التعليم وما استتبعها بالتالى من زيادة غير مباشرة فى الأجور وأيضا زيادة فى الاستهلاك.

كان لابد إذاً من كل هذه العوامل إن احنا يعنى نعيد النظر فى سياسة الإدخار، ونضع مع الخطة خطة إدخار تتمشى مع الخطة. كل اللى كان بيذكر إن احنا عايزين نرتفع بمدخراتنا من كذا فى المائة الى كذا فى المائة ولم يتحقق هذا، طيب إيه خطة الإدخار وكيف يمكن أن نخطط الإدخار؟ طبعا ده بيتتبع دراسته عن مكونات المدخرات وكيف تكون المدخرات؛ سواء من القطاع المسيطر عليه المنظم أو من القطاع غير المنظم بحيث تتمشى المدخرات مع الخطة.. ده بالنسبة لناحية التمويل الداخلى.

بالنسبة للتمويل الخارجى: علاوة طبعا على عدم أو قصور الخطة فى تقديرات عائد المشروعات وعائد التصدير والاستيراد.. وإلخ، هناك أيضا ظاهرة أنا باعتبرها كانت من ضمن الظواهر الهامة جدا واللى أثرت تأثير كبير جدا على تنفيذ الخطة وعلى ميزان المدفوعات بالتالى؛ وهى إن احنا اعتمدنا على التسهيلات المصرفية فى سنوات معينة لتمويل يإما استثمارات يإما واردات فى صيغة مستلزمات إنتاج أو استهلاك.

الاعتماد على التسهيلات المصرفية أدى الى ضرر مزدوج.. الضرر الأول: طبعا تراكم المديونية المستمرة أو زيادتها بالنسبة لمديونيتنا للخارج. والجزء الثانى: وده يمكن ماحدش لمسه أبدا وماذكرش، إنه أدى الى ارتفاع مباشر للأسعار فى الاستيراد؛ لأنه طبعا التسهيلات المصرفية سعر الفائدة فيها عالية جدا وباجيبها وباستخدمها فى استثمار أساسا العائد بتاعه بيأخذ مدة، مهياش زى القروض اللى بتؤخذ لأغراض الاستثمار؛ محددة بسنوات سواء كانت متوسطة الأجل أو طويلة الأجل ومتدرجة مع السنين ومع التنفيذ، بحيث إن أنا

التزاماتى بتنتهى أو بتبدأ سواء فى بعد بدء المشروع أو فى أواخر تنفيذ المشروع. كل ده أدى الى ارتفاع مش بس فى الأسعار.. مش بس نتيجة ارتفاع السعر فى الخارج للأدوات المنتجة مقابل التصدير بتاعنا لمحاصيل زراعية أسعارها ثابتة، بل أدى الى ارتفاع مباشر لا يقل عن يمكن ١١٪ عن السعر فى السنة كنا بندفعه ولازلنا بندفعه، جزء كبير من واردتنا زيادة أتوماتيكيا نتيجة هذا ١١٪ علاوة على الزيادات الأخرى اللى تمت فى السوق.

دى النقط اللى حبيت أركز عليها علاوة على النقط الفرعية الثانية.

عبد الناصر: وأنا عايز أسأل سؤال ياعلى.. وإنت فى الوزارة كنتم بتدرسوا هذا الكلام؟ ليه موقفش وإنت رئيس وزارة؟!

صبرى: ماهو الـ system، طبعا فيه قرارات بتتخذ خارج الوزارة..

عبد الناصر: خارج الوزارة إيه؟!

صبرى: زى مثلا استثمارات خارج الخطة.. مصانع بتنشأ خارج الخطة.

عبد الناصر: هينشأ خارج الخطة إزاى إذا ماكانلوش اعتماد فى الميزانية؟!

صبرى: مصانع الطائرات مثلا خارج الخطة، مصنع السيارات خارج الخطة، وبعدين الصرف فى الخدمات ده أنا ورثته جيت لقيت علينا ديون، بعدين التأخير فى تنفيذ السد العالى ورثته فى الوزارة، وكان أمام أحد أمرين.. ياإما بنوقف التنمية، ياإما بنلحق نعوض اللى فات. التأخير فى تهجير أهالى النوبة برضه ورثته والناس هتغرق، ولابد إن أنا أنشئ لهم البيوت ونستحمل إن نبنى بضعف الثمن فى بعض الأحيان حتى يتم التهجير فى ميعاده. فيعنى فيه قرارات بتتخذ أو فيه تصرفات كانت بتتخذ طبعا وخارج الخطة وخارج الميزانية واللى هى اتشكلت فى الأمانات والحاجات دى كلها.

عبد الناصر: فين؟

صبرى: العُهد والأمانات.. حسابات العُهد والحاجات دى كلها.

عبد الناصر: أحسب أمانات الاتحاد الاشتراكى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

صبرى: يعنى كان فيه صرف تعدى الميزانية، فيه ناس بتعدى الميزانية ولا يعرف عنها شئ إلا بعد سنة وسنتين فى الحساب الختامى لما يتحسب. الكلام اللى أنا بقوله: اللى هو عدم التزام القطاعات الحقيقة يعنى مكانش فيه التزام فى الخطة، ولازال فيه حاجات فلتانة.. لازال فيه حاجات فلتانة مش داخلة فى الخطة وبتتنفذ؛ يعنى هأعطى مثل فى الإدارة المحلية أنا عرفته طبعا لأن أنا دلوقتى مسئول عن الادارة المحلية، فيه حاجة اسمها حساب النور والمياه.. تأمينات النور والمياه فى المحافظات، دى فلوس موجودة فى المحافظات المحافظة له السلطة إنه يستثمرها فى أى حاجة؛ طيب بيروح يبنى جنينة بيعمل جنينة يعمل كورنيش يعمل مش عارف إيه وصرف أجور، إيه العائد؟! يعنى كل المدخرات دى ماهى عبارة عن مدخرات لم تستغل الاستغلال طبقا للخطة ولا تستغل طبقا للخطة.. فيه فلتان فى القطاعات.

الشافعى: هو يعنى يمكن الريس أول ما ابتدأ التخطيط قال: إحنا الحقيقة عايزين أولا نتعلم إزاى نخطط، وحقيقى يعنى فى المرحلة اللى مرت مفيش شك إنها تجربة غنية بالغلط والصح! (ضحك) ومفيش شك إن كل ده فى الحقيقة مفيد. والحقيقة أنا حبيت يعنى أبتدى بمدخل بسيط يبين إن فيه حاجة أساسية مهياش مضبوطة؛ يعنى مثلا الخطة الخمسية الأولى كان مفروض ابتدأت بـ ١٥١٣ مليون جنيه استثمارات، وبعدين فى نهاية الخطة يعنى كان مجموع الدين العام يتجاوز الألفين مليون جنيه سواء ديون محلية أو ديون خارجية.

عبد الناصر: حقيقى ده يا دكتور قيسونى؟!

القيسونى: أنا عندى الديون الخارجية.

عبد الناصر: إنت مسئول عن الخارجية والداخلية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

القيسونى: هو يمكن الديون الداخلية داخل فيها التأميم.. سندات التأميم والحاجات دى عايزة مراجعة يعنى.

الشافعى: والله عندنا إذا كان برضه يسمح بتوزيع هذا البيان، الحقيقة الواحد مبيحبش يعنى يوزعه إلا فى.. لكن هو واضح إنه جملة القروض المحلية يعنى فى نهاية الخطة كانت ١٤٨٥,٧ مليون جنيه، بينما القروض الخارجية كانت ٦١٠ مليون.

المجموع ٢٠٩٥ مليون جنيه.

فى سنة ١٩٦٦ كان ٢٣٤٣ مليون جنيه.

فى سنة ١٩٦٧ كان ٢٧٠٦ مليون جنيه.

طبعا فيه بعض التحفظات واردة، إذا وزعنا هذه المذكرة يمكن تكون أساس نقدر نتعرف على حقيقة الأمر من وجهة النظر الاقتصادية؛ فى إن دى الحسابات اللى بتيجى فى جهاز المحاسبة وبيتم تجميعها تفصيلا، وده غير القروض العسكرية اللى بياناتها مهياش متوفرة. والحقيقة الواحد لما بيشوف هذه الصورة كمدخل..

عبد الناصر: القروض العسكرية لما أنا كنت هناك كانت ٤٠٠ آخر مرة، نزلت لـ٢٠٠ ورجعت تانى بقت ٤٠٠، والنهارده الراجل بيقول لى – أما كان هنا مازوروف – بيقول لى: إحنا علينا قروض لهم حوالى ٧٠٠ مليون روبل ولاّ إيه؟

محى الدين: هو قال اشترينا أسلحة أنا فاكر إنت قلت لى: ٣٥٠ مليون روبل.

عبد الناصر: لأ.. ده هو بيقول علينا ٧٠٠.

محى الدين: علينا ٧٠٠ مليون دولار تقريبا.

القيسونى: هو مجموع الديون العسكرية الالتزامات العسكرية النهارده على حسب بيان جاء لى النهارده من الأخ أمين هويدى يعنى حوالى ٥٦٠ مليون جنيه؛ شاملة روسيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغوسلافيا، بعضها قديم طبعا وفيه حاجات اللى بعد يونيه. فيه حاجات بعد يونيه هو قال لى: لسه ماتمضتش عقودها يمكن لكن قدرها بـ ٢٤ مليون، ٥٧٠ مليون جنيه.

عبد الناصر: ٥٧٠ مليون جنيه مش روبل يعنى!

القيسونى: لأ.. يعنى إذا أضفنا اليها الـ ٢٤ مليون، هل هى حوالى ٦٠٠؟ يعنى عايزة..

عبد الناصر: لا.. هو الراجل بيقول لى ٧٠٠ مليون.. حوالى ١٠٠.

محى الدين: أكثر بقى.

القيسونى: ٦٠٠ مليون روبل.. يعنى ٣٠٠ مليون جنيه.

عبد الناصر: ماهو قطعا يعنى إحنا كان علينا ٤٠٠ مليون جنيه قبل يونيه واللى جبناه بعد يونيه.. أيوه.

الشافعى: أنا الحقيقة حبيت أقول هذه البداية، لأن المفروض إحنا فى نهاية الخطة يعنى تجاوزنا حدود الاستثمار فى مجال الديون، فما من شك إن لازم فيه حاجة يعنى مهياش سليمة.. مهياش مضبوطة يعنى من ضمن الحاجات اللى الواحد..

عبد الناصر: طبعا دى الحاجة ببساطة يعنى عندنا ضرائب السيادة هى المفروض يبقى قصادها الخدمات.

محى الدين: وفيه عجز باستمرار مديونية.

عبد الناصر: وكنا ماشيين كده، كنا فى يوم ما ماشيين ضرائب السيادة من أيام ما كان ميزانيتنا ٢٠٠ مليون جنيه و٣٠٠ مليون قصادها الخدمات، وبعدين الباقى والإدخار بندخله فى الاستثمار زائد القروض اللى بنجيبها الطويلة الأجل. الحقيقة هو ده اللى كان يضبط العملية، لكن أول مانطلع الخدمات تعدى ضرائب السيادة، فأصبحنا على طول هناخد لها من فلوس الإدخار أو فائض ميزانية الأعمال أو حاجات بهذا الشكل؛ وتبص تلاقى العملية ساحت ولمّها صعب.

الشافعى: وبعدين يعنى يمكن برضه الريس دائما بينبه الى وجود system نبقى ماشيين عليه ونبقى ملتزمين به، فلاحظنا مثلا فى مجال الحسابات الختامية إن من سنة ١٩٥٧ لم يقدم حساب ختامى على الإطلاق، والحقيقة الحساب الختامى اللى بيتقدم أخيرا بناء على إلحاح وطلب

الحسابات الختامية؛ فقدمت مرة واحدة من سنة ٥٧ الى سنة ١٩٦٢ دفعة واحدة، وبعدين ٦٣ و ٦٤ قدمت أخيرا، وعلى وشك إن احنا نتلقى ميزانية ٦٤/٦٥!

فبهذا الشكل الحقيقة الحساب الختامى ماهو زى مراجعة الشركة، يعنى لما تيجى الشركة مفروض إنها لا تنتقل من سنة الى سنة إلا إذا كانت ميزانيتها بيتم مراجعتها؛ فمعنى إن مايجيش الحساب الختامى من سنة ٥٧ لحد سنة ٦٦ – ماجاش ولا حساب ختامى من سنة ٥٧ – طبعا مابتساعدش على تجميع الصورة الحقيقية، وإبراز نواحى النقص من الناحية المالية.

وبعدين بعد كده الحساب الختامى، مفروض إن هو الحاجة اللى بتقدم لمجلس الأمة وبتناقش فيها جميع الوزارات، وهى اللى بتبقى الـ issue الأساسى فى محاسبة كل وزارة من الناحية العامة؛ بحيث إنها بتبقى عارفة إن حساباتها وأعمالها وتصرفاتها جميعا متمشية فى حدود الـ system الخاص بمراقبة الحسابات ومراجعة حساب كل وزارة.

ولذلك الواحد برضه كان بيقول: إن الحقيقة لازم الحساب الختامى يكون موضوع رئيسى وارد فى الدستور ومتحدد له موعد محدد بحيث إن الدولة تبقى ملتزمة به؛ وده هو اللى بيبين الصورة المالية اللى مفروض ماأخشش فى سنة مالية تالية إلا على ضوء ملاحظات الحساب الختامى لكل سنة.

أنا طبعا لا أقول إن ده هو يعنى أساس الموضوع، إنما فى مجال الالتزام بـ system معين فيه عدة ضوابط مفروض إن احنا نتقيد بها ونلتزم بها. فيه مثلا النهارده فى المراجعة الأخيرة، فيه شركات خاسرة يمكن مجموع الشركات الخاسرة خسارتها فى السنة الأخيرة التى قدم عنها تقرير حوالى ١٣ مليون جنيه. الحقيقة موقف هذه الشركات الخاسرة لازم يراجع مراجعة ونحدد فيها موقف نهائى بحيث إن احنا نشوف إذا كانت هتستمر ماشية بالخسارة! لازم يكون فيها موقف، قد يصل بنا الى ياإما التصفية أو الدعم أو الإدماج أو تغيير شكلها أو.. أو.. إلخ؛ بحيث أنها لا تستمر شركات خاسرة.

النقطة اللى بعد كده، برضه التكامل بين القطاعات: ودى طبعا يعنى فى عملية التخطيط، وسبقنى فى الكلام فيها كثير ولكن الحقيقة بتبان قوى فى؛ من بعد العملية التقسيم النوعى ده، بقى يتطلب مزيد من الجهد فى عملية التكامل، بحيث إن القطاعات مش ضرورى إنها يبقى فيه خطوط فاصلة كلية؛ لأنه لا يمكن عمل خط فاصل الحقيقة مابين المسئوليات فى تكاملها، وما من شك إن فى اللجان بتبقى فيه فرص لبحث هذا التكامل.

ولكن الحقيقة برضه اللجان عملها مبيخشش فى التفصيلات التنفيذية اليومية اللى لازم قطاع من القطاعات يبقى متولى المسئولية فى موضوع رئيسى؛ بحيث إن القطاعات الأخرى تبقى معاونة له أو مكملة له، ولكن يكون هو اللى واخد هذه المسئولية.

برضه عملية مسئولية اتخاذ القرار: الحقيقة القرارات على مختلف المستويات لها ردود فعل على كل قطاع، وإذا مكانتش مسئولية اتخاذ القرار كل المستويات يبقى فيه اللى هتتأثر بهذا القرار يكون وجهة نظرها متوضحة؛ بيحصل إنه بيبقى للقرار ده ردود فعل كبيرة قوى، يمكن فيه وزارة من الوزارات تتخذ قرار يكون له ردود فعل أكبر من حدود الوزارة ولا تتحمله الوزارة لوحدها.

القرارات دى فيه منها إدارى وماهو اجتماعى وماهو سياسى، بيأثر فى الجانب المحلى والجانب المركزى، إيه الحدود الفاصلة ما بين السلطة المركزية والسلطة المحلية؟ كل الحاجات دى الحقيقة مفيش جهة متفرغة ولا جهاز عندنا بيقدر يكون هو المرجع اليومى اللى يقدر يعطى directive فى هذه النواحى؛ لأن كل واحد فى مجاله عليه مسئولياته محددة وبيباشرها.

أنا يمكن بأتعرض لكلمة قالها الأخ على صبرى فيما يختص بعمليات تهجير أهالى النوبة فيما يختص برفع الأسعار، ويمكن السبب الرئيسى إنه كان بعد التحويل الاشتراكى فى قطاع المقاولات، وكان معظم الشركات فعلا مش راضية تروح الصعيد لأن كان بيشوف إن عدته تروح هناك وتتعطل مسافة طويلة على ما ترجع؛ مفيش شك إنها كانت أحد العوامل فى رفع الأسعار.

إنما العامل الأكبر، إن الأموال اللى كانت مطلوبة للحاجات الخارجية مكانتش اعتماداتها متيسرة وأذكر على سبيل المثال آلات رفع المياه، يعنى صلحوا ٣٥ ألف فدان هناك وقعدت يمكن ٣ سنين على ما أمكن إنهم يجيبوا ماكينات التى ترفع ٢٣ متر، وكانت العملية بتأخذ ١٨ شهر من يوم ما يتفتح الاعتماد. واتصلحت الأرض واتبنت المساكن وهجرت الناس، والاعتماد ماانفتحش لأن ابتدينا نخش بقى فى الضيق بالنسبة لفتح الاعتمادات المالية.

صبرى: لا.. حقيقى اتوجد لها حل، إنما أنا أقصد المبانى نفسها؛ لأن ماكينات الرى اشتغلت على ماكينات رفع على درجتين من الماكينات الموجودة حاليا، لغاية ما المصانع صنعت الآلات بتاعتها واشتغلت فعلا قبل ميعادها.

الشافعى: بس أخذت وقت فى عملية التكامل بالنسبة لمشروعات؛ أرض اتصلحت ورجعت برضه اتأخرت مسافة يعنى.

سليمان: هو زى ما الإخوان قالوا التجربة طويلة تحتاج الى تقييم. الواقع إن ملاحظاتى هتكون على جدول نمو الدخل القومى اللى جاى فى مذكرة التخطيط عن نشاطنا الاقتصادى فى خلال السنوات السبع اللى فاتت. وبنلقى الضوء على السنة الحالية.. باستعراض نتائج نمو الدخل بنجد أنها بلغت:

فى السنة الأولى عن سنة الأساس ٦,٥٪.

وبعدين نزلت الى ٣,٥٪.

وارتفعت فجأة الى ٨,٩٪.

ثم ٨,٧٪.

وفى السنة الرابعة نزلت الى ٥,٥٪.

وفى الخامسة بعدها ١,٥٪.

حسب النتائج اللى مقدمها التخطيط.

أنا هأجل كلامى عن السنة الأخيرة الى نهاية الحديث. ولكن ظاهرة ارتفاع وهبوط معدل نمو الدخل، تستاهل إننا نتعمق فى الأرقام ونخليها موضع دراسة دقيقة بحيث نتعرف على مسبباتها. وبالتالى لا ننظر الى نوع الدخل كهدف دون أن نأخذ فى حسبانا سلامة اقتصادنا، والاقتراب بأسرع ما يمكن الى مرحلة الاعتماد على النفس، وإحراز نمو سريع فى الاقتصاد بزيادة الاستثمار سنة بعد أخرى، وأن يكون لهذا الاستثمار ما يقابله من مدخرات. ولا يمكن طبعا زيادة الاستثمار بدون زيادة المدخرات مقدما، زى خبراء التخطيط فى العالم كلهم ما بيقولوا.

ده الواقع دعانى لبحث مدلول الأرقام اللى أمامنا، وأرجو إننا نصل الى تفسيرات سليمة تورينا طريق المستقبل.

هبتدى أولا بإيضاح المؤثرات اللى تزود من معدل نمو الدخل أو تنزل به من حقيقة أسلوبنا فى حساب الدخل القومى.. الطريقة نفسها فى حساب الدخل القومى..

يتأثر الدخل بثلاثة عناصر رئيسية:

فيه دخل بيتولد من عائد المشروعات بعد تنفيذها.. وده بيتحسب على أساس قيمة الإنتاج ناقص المستلزمات.

فيه دخل ثانى بيتولد أثناء تنفيذ المشروعات، اللى هو فى عملية التشييد وقبل بدء الإنتاج، أى خلال مرحلة الإنشاء والتشييد.

هناك دخل ثالث بيتولد من زيادة الإنفاق أيا كان هذا الإنفاق، إذا كان جه الإنتاج ولاّ لأ.

النوعين الأخيرين دول بيظهر أثرهم واضح فى فترة تنشيط التنمية؛ فترة الـ acceleration اللى هى بتحصل فى السنوات الأولى للتنمية، اللى هى حصلت عندنا فى الأربع سنين الأولى للخطة؛ لأننا خلال هذه الفترة بنعطى الاقتصاد جرعات قوية تزود النشاط فيه وتولد دخل إضافى يظهر أثره واضح على معدل نمو الدخل.

الجرعات دى إذا أعطيناها سنة بعد الثانية استمر معدل النمو عالى، وبعدين إذا جينا ثبتنا الإنفاق أو جمدنا الاستثمار بيزول أثر هذه الجرعات، وبيتنكس معدل النمو الى معدلات منخفضة زى ما حصل بعد السنة الرابعة.

ده بيوضح إنه يمكننا نزود معدل نمو الدخل القومى حسب طريقة حسابنا له حاليا بالإجراءات الآتية:

لو زودنا الأجور عن معدلها، لو زودنا النفقات العسكرية، لو زودنا الاستثمارات والإنتاج والخدمات؛ بمعنى أنه عندما تكون التنمية متصاعدة يتأثر معدل الدخل بهذا التصاعد. لكن الأخطر من ده هو العكس، إذا اضطرينا نضغط الباب الأول عن معدله بيهبط تبعا لذلك معدل نمو الدخل، إذا اضطرينا نضغط الاستثمارات فى الخدمات؛ زى ما حصل فى السنة اللى فاتت ١٩٦٦/١٩٦٧ – لما ضغطنا استثمارات الخدمات الى أقل حد، نتج عن ذلك أن هبط دخل من التشييد عن معدله بـ ٨,٥٪ أى بحوالى ٠,٥٪ من مجمل الدخل القومى. إذا اضطرتنا الظروف الى أن نهبط بالتمويل بالعجز من الجهاز المصرفى لمواجهة موجات التضخم بيهبط تبعا لذلك معدل نمو الدخل.

إذا مقدرناش نحصل على قروض من الخارج كافية، وحاولنا إننا نهبط بعجز الميزان الحسابى، واضطرينا إننا نوقف إنتاج بعض السلع الأقل اقتصادا؛ بينزل أيضا معدل نمو الدخل.

واضح إن كل التصرفات اللى قلناها دى سليمة، ويجب إننا نلجأ اليها وهنضطر إننا نلجأ اليها، ولكن علينا طالما أننا نقيس معدل نمو الدخل سنة بعد أخرى أن ندخل فى حسابنا تأثير هذه العوامل على معدلات النمو.

علشان نوضح مدلول الأرقام اللى أمامنا وكان بيساعد على أثر نمو الإنفاق، نأخذ السنة الرابعة.. الدخل من الخدمات الأخرى زاد بين السنة الثالثة والرابعة ٤١ مليون جنيه؛ مما نتج عنه زيادة معدل الدخل فى السنة الرابعة ٢,٦ من الـ ٨,٧ اللى باينة فى التقارير، يعنى لو مكناش زودنا الإنفاق فى الخدمات الأخرى، كان معدل نمو الدخل فى السنة الرابعة كان بقى ٦,١ مش ٨,٧.

نتعرض بعد ذلك الى أثر الاستثمارات على نمو الدخل، فى الست سنين الأولى ارتفعت الاستثمارات أول سنة – سنة الأساس – ١٧١ وزادت ٥٤ مليون فى أول سنة. الزيادة بقت ٢٥ مليون بس فى ثانى سنة، وصلت الى ٧٨ مليون زيادة عن السنة اللى قبلها فى السنة الثالثة، ٧٢ مليون فى الرابعة، ٨ مليون بالنقص فى السنة الخامسة.

يتضح من ذلك أن كل زيادة فى الاستثمارات بيترتب عليها زيادة فى الدخل من التشييد؛ يعنى لو جينا وقلنا فى سنة الأساس: إحنا كانت استثماراتنا ١٧١ مليون، فى السنة الرابعة كانت ٣٧٢ مليون.. يعنى ٢٠٠ مليون جنيه تصاعد فى الاستثمارات، قسمناها على أربع سنين يبقى ٥٠ مليون فى السنة، كل ٥٠ مليون زيادة فى الاستثمارات بيترتب عليه زيادة فى الدخل من التشييد بس بين ١٢ و١٥ جنيه. إذا جينا فى السنة الخامسة وثبتنا الاستثمارات زى السنة الرابعة، ترتب على ذلك هبوط معدل نمو الدخل ١٪، على طول ينزل لأن الجرعات اللى احنا بنعطيها وقفت.

فى السنة الحالية أيضا – السنة اللى احنا فيها دى – هبوط الاستثمارات من ٤٠٠ مليون جنيه الى ٢٦٠ مليون يعنى ١٤٠ مليون؛ هيترتب عليه هبوط فى الدخل المحلى من التشييد بين ٣٠ و٤٠ جنيه.. يعنى حوالى ٢٪ من إجمالى الدخل فى سنة ٦٧/ ٦٨.

إحنا شفنا الصورة التصاعدية..

عبد الناصر: والسنة دى مقدر أد إيه يا دكتور عبدالمنعم نمو الدخل ٠,٥٪؟!

القيسونى: السنة دى محسبناهاش هو طبعا فيه..

سليمان: أنا عملت forecast عندى هجيبه برضه.

عبد الناصر: ٠,٥٪ مش كده؟ لأن إذا كنا وصلنا ١,٥٪ يبقى السنة دى ٠,٥٪!

سليمان: هجيبه برضه.

القيسونى: هو الزراعة كانت أثرت فى الـ ١,٥٪ دى.

عبد الناصر: بتاع السنة اللى فاتت؟ الزراعة ولاّ كلام صدقى؟! (ضحك)

القيسونى: هو طبعا كلام الأخ صدقى سليم فى إن تثبيت رقم التشييد بيحول دون الزيادة الإضافية فى الدخل، إلا طبعا إذا شغلنا الاستثمارات بتاعتنا تشغيل كافى.

سليمان: أنا هاجى لده كله، ده كله من غير ماباحسب الآثار المباشرة والآثار الغير مباشرة على القطاعات الأخرى؛ لأن أى هبوط فى التشييد بيهبط على طول بالدخل فى الصناعة وفى النقل وفى التجارة.. كلها بتتأثر بخفض الاستثمارات أو تثبيتها. واضح أيضا من تقدير الدخل من التشييد فى سنة الأساس والسنة الأولى كان أقل من حقيقته؛ لأن حصل فى السنة الثانية زاد الدخل من التشييد ٢٩ مليون جنيه فجأة، فى حين إن الاستثمارات مزادتش إلا ٢٥ مليون؛ بمعنى إنه كنتيجة لتغيير أسس حسابات الدخل من التشييد فى السنة الثانية إنما الدخل فيها بأقل من حقيقته بحوالى ١,٨، أى أن حقيقة نمو الدخل فى السنة الثانية – اللى هى سنة القطن – كان ١,٧ مش ٣,٥. فى السنة السابعة، نتج عن ضبط الاستثمارات فى الخدمات إن انخفض الدخل من التشييد عن معدله بحوالى ٨,٥ مليون جنيه، يعنى خفضنا استثمارات الخدمات نتج عنها هبوط فى الدخل ٨,٥ مليون فى هذه السنة.

عبد الناصر: يعنى إيه هبوط فى الدخل ٨,٥ مليون؟

سليمان: يعنى هو الدخل المتولد من التشييد فى السنة اللى قبلها كان أكثر من السنة اللى هى ٦٦/٦٧، لو كان مشى بالمعدل كان بقى أزيد عن الرقم الموجود ٨,٥ مليون. للسبب ده جميع الدول الاشتراكية اللى أخذت بمبادئ وبنظم التخطيط، عند حسابها للدخل القومى مبتحسبش الدخول التى تتولد من الإنفاق غير منتج، وأذكر إن حصل نقاش طويل بين الدكتور لبيب شقير وبين الوفد الاقتصادى السوفيتى على هذه النقطة. وأيضا مبيحسبوش الاستثمارات الغير منتجة أيضا اللى هى استثمارات بتاعة الخدمات.

محى الدين: مذكورة فى المذكرة دى المعروضة اللى شرحها الدكتور القيسونى، إنه الاتجاه الى أننا نحسب على القطاعات السلعية، إذا كان الكلام المشروح كده.

سليمان: وبارجو إننا نتبع الأسلوب ده على الأقل عند مقارنة الأعوام ببعضها. لو كان عندى ميزانية قومية للموارد والاستخدامات عن السنوات السبعة اللى فاتت كانت المهمة بتاعتى أسهل من كده، لكن فى غياب هذه الميزانية هحاول إنى أحسب الموارد اللى باسميها أنا مؤقتا موارد غير عادية، وفى رأيى ٣ عناصر.. تمويل بالعجز من الجهاز المصرفى، التمويل بالعجز من

الخارج.. اللى هو عجز الميزان الحسابى، تالت حاجة المعونة الأمريكية.. سواء كانت فى صورة فائض حاصلات زراعية أو غير ذلك.

حسبت المبالغ اللى احنا أخذناها فى خلال السبع سنين.. جملة الموارد الاضافية:

فى أول سنة كانت ١٠٢ مليون جنيه.

زادت ثانى سنة الى ٢٣٩ مليون جنيه.

ثالث سنة ٢٦٦ مليون جنيه.

رابع سنة ٤٠٠ مليون جنيه.

خامس سنة نزلت النصف بقت ١٩٧ مليون جنيه.

وفى آخر سنة بقت ١٥٠ مليون جنيه.

نسبة الموارد العادية للدخل القومى، لو حسبناها نلاقيها فى السنة الرابعة وصلت الى ٢٦٪ موارد غير عادية بالنسبة للدخل القومى؛ ده بيوضح إنه فيه علاقة بين استخدام موارد غير عادية ومعدل نمو الدخل القومى.

فى السنة الرابعة وصل نسبة نمو الدخل ٨,٧. لما هبطت هذه الموارد الى النصف فى السنة الخامسة، هبطت نسبة نمو الدخل الى ٥,٥ على طول.

لو أردنا إننا نفصل لإنفاق لأغراض غير إنتاجية، كان من الممكن إننا نستعين بالعجز فى ميزانية الخدمات، ولكن الأرقام الرسمية المتاحة عن هذا العجز لا تعبر عن الحقيقة لأننا كنا بنخفيها عن صندوق النقد فيما أعتقد.

عبد الناصر: (ضحك) بس منخفيهاش عن نفسنا كنا يعنى!

سليمان: أنا طلبتها من الخزانة أعطونى أرقام ماعتقدش إنها تعطى النتيجة اللى أنا عايزها.

عبد الناصر: السنة اللى فاتت ولاّ دلوقتى؟

سليمان: لأ.. قريب.

القيسونى: أنا عرضتها على اللجنة التنفيذية العليا أرقام سنة ٦٥.. الأرقام الفعلية والأرقام اتبلغت.

سليمان: لأ.. يعنى فى حساباتنا الرسمية كان جزء – وخصوصا فى السنتين الثالثة والرابعة – كان جزء من ميزانية الخدمات بيستخبى. وأنا أثرت الموضوع ده فى وزراة سيادتك، سيادتك وافقت عليه، أنا كنت بأثيره كل سنة وأعتقد برضه إن صندوق النقد له حاجة فى الموضوع ده.

إيه جملة القروض الداخلية والخارجية خلال السبع سنوات اللى فاتت؟ تكملة للحديث اللى قاله الأخ حسين الشافعى، تمويل بالعجز من الجهاز المصرفى ٦٧١ مليون جنيه، ومدخرات من هيئات الإدخار وشهادات الاستثمار وغيرها ٥٨٦ مليون، يبقى جملة التمويل المحلى ١٢٥٧ مليون جنيه، التمويل بالعجز من الخارج ٦٤٩ حسب بيان التخطيط، فائض الحاصلات الزراعية زيادة عن ٢٣٦ مليون جنيه؛ يبقى التمويل الخارجى ٨٨٦ مليون الجملة ٢١٤٣ مليون جنيه، منها ١٥٥٧ مليون جنيه من موارد أنا باسميها غير عادية.

أردت بتوضيح الأرقام دى إننا نرجع نحسب تانى حساب المدخرات المحلية، وإيه المفيد وإيه الضار بالاقتصاد. فلو حسبنا القدر المأمون من التمويل بالعجز من الجهاز المصرفى – طبقا لتقرير الدكتور القيسونى – ٣٪ من الدخل القومى؛ كانت الحصيلة ٣٥٠ مش ٦٧١ مليون.

استخدام فائض الحاصلات الزارعية الأمريكية ساعد على إخفاء الضرر اللى أصاب اقتصادنا؛ لأنها ساعدت على توفير السلع اللازمة لمواجهة ازدياد القوى الشرائية. وإننا توسعنا فى الإنفاق أكثر من قدرتنا الحقيقية، واستخدمنا موارد مؤقتة فى نفقة دائمة. علشان كده أتفق مع الأخ نزيه والدكتور لبيب؛ إن المعونة الأمريكية والتوسع فى الاقتراض من الخارج لأغراض استهلاكية كانت من أهم أسباب ما نعانيه من مشكلات اقتصادية النهارده.

نرجع مرة أخرى الى معدلات نمو الدخل، الواقع إننا مرينا بمرحلتين إن مكانوش ثلاثة:

المرحلة الأولى: هى زى ما قلنا الأربع سنين الأولى واتسمت بالتوسع فى الاستثمار والإنفاق فى جميع الاتجاهات وعلى جميع الجبهات. توسعنا فى الاعتماد على موارد غير عادية ارتفعت من ١٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون فى السنة الرابعة، منها ١٩١ فى السنة الرابعة من الجهاز المصرفى.. أى حوالى ١١,٥٪ من الدخل القومى مش ٣٪.

المرحلة الثانية: التى بدأت مع السنة الخامسة واستمرت فى السادسة والسابعة، وأمام المتاعب المالية المتزايدة ونقص القدرة على سداد الالتزامات الخارجية أو تدبير قروض جديدة، اتجهت الجهود الى تثبيت الاستثمارات فى قطاعات الإنتاج وضغط الاستثمارات فى الخدمات وضغط معدل نمو الإنفاق؛ مما أدى الى هبوط الاقتراض من الجهاز المصرفى من ١٩١ مليون فى السنة الرابعة الى ١١٠ فى السنة الخامسة لـ ١٧١ فى السنة السابعة، مع

إن الـ ٧١ دول اتصرف – اللى هم فى السنة السابعة – اتصرف جانب منهم لسداد العُهد عن سنوات سابقة، يمكن للدكتور نزيه إنه يقول لنا بيانهم.

عجز الميزان الحسابى أيضا هبط من السنة الرابعة ١٤١ أو ٢٠٨، بإضافة المعونة الأمريكية الى ٨٧ مليون فى السنة الخامسة، ٧٩ فى السابعة. رغم إن صادراتنا فى السنة الأخيرة نقصت بحوالى ٤٠ مليون بسبب نقص محصول القطن وظروف العدوان.

فى الثلاث سنوات الأخيرة دول اقترنت محاولات لترشيد الاستثمار؛ ربط الأجر بالإنتاج، زيادة الكفاية الإنتاجية، استغلال طاقات عاطلة؛ فبدأت ظاهرة طيبة هى هبوط سرعة تزايد كمية وسائل الدخل.

هنا نقف ونسأل نفسنا: هل نقصت الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية خلال هذه السنوات الثلاث؟ اللى حصل إن منقصتش اللى نقص هو فى الخدمات بس ونقص ماهوش محسوس.

عبد الناصر: فى الخامسة والسادسة والسابعة.

سليمان: الخامسة والسادسة والسابعة ثبتناها عند الرابعة، فإننا نقول: إن نقص الاستثمارات فى السنين الأخيرة أدى الى هبوط معدل نمو الدخل، يبقى تعبير تنقصه الدقة لأن مانقصتش إنما الجرعات الاضافية اللى كنا بنعطيها وقفت.

حاولت إن أفصل المؤثرات المختلفة فى حساب الدخل القومى؛ علشان أبين أثر نمو الدخل الطبيعى الناتج عن عائد الاستثمار على النمو اللى باسميه أنا غير طبيعى خلال فترة تصاعد الاقتصاد؛ سواء بزيادة معدل الاستثمار أو معدلات الإنفاق. ولكن قبل أن أعمل هذه المحاولة، أرجو إننا نعمل بعض تصحيحات؛ وخصوصا فى سنة ٦٢/٦١ اللى هى السنة الثانية، و٦٧/٦٦ اللى هى السنة السابعة. فى السنتين دول أثرت الدودة على محصول القطن مما نتج عنه تأثير مؤقت على الإنتاج الزراعى؛ بأقصد بمؤقت إن الأثر لا ينتقل الى السنة التالية.

النقص فى الإنتاج الزراعى فى هذه الحالة بينتقل بأكمله لحساب الدخل؛ لأن المستلزمات كلها دخلت فى الحساب وأضيف إليها أيضا تكاليف إضافية للكيماويات، فمن العدل إذاً أن نأخذ للسنة الثانية متوسط الإنتاج الزراعى فى السنة الأولى والثالثة؛ مما يزيد الدخل ٣٨ مليون جنيه هى قيمة خسائرنا من الدودة فى هذا العام – اللى هو الثانى – أى أن الدودة كلفتنا فى تلك السنة نقص فى معدل نمو الدخل قدره ٢,٧، وإن نسبة نمو الدخل عن سنة طبيعية كان هيوصل الى ٦,٢ بدل من ٣,٥، مش معقول إن الدخل الزراعى يزيد

فجأة فى سنة واحدة ١٤,٣٪؛ السبب إن الدخل الزراعى فى السنة اللى قبلها نقص ٧,٤ نشيلها من ١٤,٣ يبقى ٧٪؛ السبعة دى حصيلة سنتين مش سنة واحدة.. حصيلة مجهود واستثمارات سنتين. فإذاً حقيقة نمو الدخل فى السنة الثالثة لو أزلنا تأثير الدودة، كان هيبقى ٣,٥٪ بس فى الدخل الزراعى، المعدل الحقيقى لنمو الدخل الكلى كان هيكون ٦,٥٪ مش ٨,٩٪. دى أعلى سنة وصلنا فيها الى ٨,٩ – اللى هى السنة الثالثة – سببها إن الدودة فى السنة اللى قبلها زودت الإنتاج الزراعى بين الثالثة والرابعة الى ١٤٪ وده مش معقول؛ فإذاً ٨,٩٪ حقيقتها ٦,٥٪!

فى السنة الأخيرة أيضا، لو أردنا حساب تأثير الدودة وبعض العوامل الأخرى اللى حصلت فى السنة دى وأصابت محاصيل البقول والخضر والبصل وغيرها، بالرغم من جهود قطاع الزراعة والاهتمام الشخصى للأخ زكريا محى الدين وتعبئة الجهود فى مكافحة الدودة واستيراد الكيماويات بالطائرات – كنا عاملين bridge بين القاهرة وفرانكفورت – هبط الإنتاج الزراعى ١٠ مليون جنيه عن السنة السابقة. لولا أثر هذه الظروف لكان الأمل إن نفترض إنه هينمو بنفس معدل النمو السابق السنة اللى قبلها على طول.. أى يزيد ٤٢ مليون جنيه مش ينقص ١٠؛ بمعنى إن جملة العجز ٥٢ مليون ونضيف لها ٥ مليون تكاليف مستلزمات – حسب تقدير وزارة الزراعة – يبقى الأثر على الدخل القومى ٥٧ مليون.. أى ٢,٣٪ من الدخل الكلى.

عبد الناصر: سنة كام؟

سليمان: السنة اللى فاتت.

القيسونى: ٦٦/٦٧.

سليمان: يعنى تأثير الدودة أثر على الدخل بما يعادل ٢,٣٪.

نرجع الى تقرير معدل النمو الناتج عن عائد الاستثمارات وحدها خلال سبع سنوات، لو فصلنا الدخل المتولد عن التشييد والمبانى السكنية والمرافق والخدمات على الدخل من القطاعات الأخرى، بنوصل الى هذه الأرقام:

الدخل المولد من القطاعات المنتجة فقط منسوب الى مجمل الدخل كانت الزيادة هتبقى:

فى أول سنة ٤,٢٪.

وفى تانى سنة ٤,٦٪.

وفى تالث سنة ٣,٤٪.

وفى رابع سنة ٥٪.

وفى خامس سنة ٣,٦٪.

وفى سادس سنة ٣,٥٪.

المتوسط فى ٦ سنين ٤,٢٪.

أى أن معامل الاستثمار الى الدخل الحقيقى بقى أكثر من ٤ الى ١ – بين ٤ الى و ٥ الى ١ – فى حين إنه فى بعص البلاد يصل هذا المعامل ٢ الى ١. نستثمر ٢ مليون جنيه يزيد الدخل مليون جنيه. الحقيقة إحنا هنا بنستثمر ٤ مليون و٤,٥ بيزيد الدخل واحد.. ودى نسبة منخفضة جدا! وإننا لو أردنا تثبيت معدل الزيادة – الحاجة العكسية بقى – ده كل ده أنا حسبته على أساس التأثير المباشر، التأثير غير المباشر على القطاعات الأخرى بيغير أيضا هذه الصورة. لو كنا عايزين نثبت معدل الزيادة اللى وصلنا له السنة الرابعة على ٨,٧، لكان من الواجب إننا ننمى الاستثمار والإنفاق بنفس النسب القديمة. فإذا عرفنا إن ما استخدم بالزيادة من موارد غير عادية فقط بلغ ١٩٢ مليون جنيه فى خلال السنة الرابعة، لكان يجب..

عبد الناصر: اللى هى إيه؟

سليمان: السنة الرابعة.

عبد الناصر: الغير عادية اللى هى إيه؟

سليمان: الموارد الغير عادية أنا قلتهم.. هم التمويل بالعجز الداخلى، التمويل بالعجز الخارجى، والمعونة الأمريكية.. المعونة الأمريكية انقطعت فى هذه السنة. وبعدين طبعا ظروفنا خلتنا منقدرش نستورد زى ما إحنا عايزين، ومنقدرش أيضا نقترض من الجهاز المصرفى زى ماإحنا كنا عايزين. بمعنى إننا لو كنا عايزين نحافظ بنفس الأسلوب على إطراد معدل نمو الدخل أو بقاءه فى حدود ٨,٧ اللى قلناها فى السنة الرابعة دى، كان لازم نصرف من الموارد الغير العادية دى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه كل سنة.. وده طبعا يستحيل تحقيقه عمليا.

لهذا السبب يعتبر رجال التخطيط فترة تصاعد الاستثمارات عند بداية التنمية، هى اللحظة الحاسمة لزيادة معدل الإدخار، واللى على أساسها تنجح أو لا تنجح عملية التنمية؛ بمعنى أنه كان من الواجب ألا نسمح بزيادة الاستهلاك أو بمعنى آخر الأجور والإنفاق على الخدمات عن ٤,٥٪ – تعادل ٦٪ بالأسعار الجارية – بدل ٨٪، وأن ندخر الفرق فيزيد الإدخار فى السنة الخامسة ١٠٪ عن سنة الأساس بالأسعار الجارية.

نرجع للسنة الرابعة ٦٤/٦٣، اللى بلغ استخدامنا لموارد غير طبيعية وغير عادية ٤٠٠ مليون جنيه – ٢٦٪ من جملة الدخل – نقول: إن خلال هذه السنة تنفيذ مشروعات الخطة الأولى بلغ أقصاه فى الإنتاج والخدمات، يضاف الى ذلك زيادة استثمارات السد العالى لإتمام المرحلة الأولى، مشروعات تهجير النوبة، باعتقد إن مصروفاتنا فى اليمن أيضا فى هذه السنة بلغت حدها الأقصى؛ فهى سنة غير عادية من كافة الأوجه ولا يجوز القياس عليها.

أرجع لسنة ٦٧/٦٦ بهدف إنى ألقى الضوء على ٦٨/٦٧ اللى احنا فيها، فى سنة ٦٧/٦٦ تختلف عن الظروف العادية فى أمرين طارئين.. نقص المحصول الزراعى والعدوان، بالرغم من إن العدوان بدأ قبل نهاية العام بـ ٢٦ يوم بس.

إلا أن حساب هذه الآثار لا يجوز إغفاله سواء على الدخل أو الصادرات المنظورة وغير المنظورة. حسبت العجز فى الدخل نتيجة للـ ٢٦ يوم دول وصلوا الى ٢٠ مليون جنيه. قنال السويس بس العجز فيها ٧ مليون، السياحة وكل الإيرادات الأخرى زى الملاحة والخدمات اللى ابتدأت تنزل من ١٥ مايو الى ٣ مليون. نقص فى الإنتاج الصناعى والكهرباء بسبب تعليمات الدفاع المدنى وارتباك الورديات وخفض الإنتاج فى معامل التكرير وفى مصانع منطقة القنال والدلتا، حسبته على أساس عجز استهلاك التيار الكهربائى فى خلال هذه المدة اللى هو ١٠٪ بحوالى ٢,٦ يوم عجز – يومين وستة من عشرة – منهم يوم ١٠ يونيو لما الناس كلها خرجت وتركت عملها وقامت بمظاهرات تأييد؛ العجز فى هذا الإنتاج قدرته أنا بـ ٨,٥ مليون.

وبعدين بترول ومنجنيز سينا ١,٥ مليون.. آدى الـ ٢٠ مليون.

لو أضفنا الـ ٢٠ مليون دول على الـ ٥٧ مليون بتوع الزراعة على العجز فى التشييد، لوجدنا إننا وصلنا الى نقص فى الإنتاج يبلغ ٨٥,٥ مليون جنيه؛ لأنه لولا هذه العوامل مجتمعة لكان من الممكن أن يزيد النمو فى الدخل الى ٥,٧٪ بدل ١,٥٪.

أنتقل الى السنة الحالية ودى باعتبرها أكثر أهمية والسنوات القادمة، السنة الحالية تأثرت بنقص الحصيلة من إيراد قناة السويس والسياحة والإنتاج للأراضى المحتلة وإنتاج تفريغ البترول والأسمدة. الحسبة دى نقص الحصيلة دى قدرته وزراة الاقتصاد بـ ١٥٦ مليون

جنيه، يضاف اليها أثر نقص الاستثمارات من ٤٠٠ مليون الى ٢٦٠؛ آدى ٤٠ مليون جنيه يعنى حوالى ٢ مليون جنيه، عوضنا منهم بإعانة خارجية حوالى ١٠٠ مليون جنيه يبقى فاضل ١٠٠ اللى هم عجز مبدئى. اتخذنا إجراءات اقتصادية لمواجهة هذا العجز، إلا أن الدخل القومى لهذا العامل وحده سيقل بحوالى ١٠٠ مليون.

إلا أن هناك عامل آخر، هو ارتفاع الدخل الزراعى فى السنة الحالية منسوب الى السنة السابقة.. وده هيعالج بعض هذا النقص وندعو الله إن البرد يسيبنا السنة دى.

عبد الناصر: نروح أسوان! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

سليمان: لأ.. أنا باتكلم على الزراعة! ولو إن الإجراءات الاقتصادية التى اتخذت.

عبد الناصر: نبعت سيد مرعى أسوان.

مرعى: والله يافندم أنا عايز كام يوم هناك!

سليمان: لو أن الإجراءات الاقتصادية التى اتخذت أخيرا هتساعد على امتصاص قوة شرائية إضافية وستقلل من الاستهلاك، إلا أن بعض هذه الإجراءات هتخفض من الدخل القومى.

اضطرينا إذاً من بداية السنة الخامسة – تحت ضغط عدم القدرة على موازنة الميزانية النقدية – الى الانكماش. أوضحنا من العام الخامس، لم يتوفر لنا من الموارد غير العادية سوى ١٩٧ مليون.

وتوالت الحركة الانكماشية بالإجراءات الاقتصادية اللى اتخذت فى صيف ٦٦، ثم بالإجراءات الاقتصادية التى اتخذت تانى فى صيف ٦٧. ترتب على ذلك ضعف الطلب على السلع وازدياد المخزون زيادة كبيرة، وكان من البديهى أن نعمل على ضغط المستلزمات الأجنبية بالنسبة لهذه السلع وأن نخفض من إنتاجها، توجيه المتوفر من العملات الأجنبية الى زيادة إنتاج السلع الأكثر اقتصادا أو القابلة للتصدير، خفضنا إنتاج الأدوية لازدياد المخزون منها.. المخزون من الأدوية كان ٣,٥ مليون وفرنا الإنتاج بـ ٢,٥ مليون، وشجعنا التصدير. خفضنا الإنتاج من السلع المعمرة لوصول المخزون الى أرقام كبيرة تكفى لاستهلاك عدة سنين، ورأينا إن مفيش معنى إننا ننفق الملايين من العملات الحرة على

مستلزمات لمنتجات وبعدين نخزنها فى المخازن، وأعدنا نظام التقسيط سنة ثم سنتين وخفضنا الأسعار.. ده طبعا بيؤثر على الإنتاج الكلى.

مش معقول إننا نبيع ذهب علشان نشترى مستلزمات لهذه السلع.. بمناسبة بيع الذهب والانتقادات التى وجهت الى هذه السياسة. أقول إننا صرفنا بعض الحصيلة من بيع الذهب فى الشهور الأخيرة من السنة فى نوفمبر وديسمبر، ويمكن فى يناير استعوضناه وصرفناه.. كل فلوس الذهب انتفعنا بها بعد العدوان.

عبد الناصر: كانت كام؟

سليمان: كانوا ٢٠ مليون دولار كسبنا ١٨ مليون جنيه مش كده!

محى الدين: ٢٠ مليون جنيه ولاّ؟

سليمان: ٢٠ مليون دولار، يعنى أنا سألت حسن زكى قال لى: إن اللى استخدمناه بعد العدوان أكثر من حصيلة البيع اللى بيعناه.

القيسونى: ما أذكرش الأرقام دى ياصدقى.

سليمان: طبعا لو كنا استخدمنا حصيلة الذهب كان إنتاجنا الصناعى زاد زيادة كبيرة. الإجراءات دى طبعا خفضت من قيمة الإنتاج الصناعى ومن الدخل من هذا الإنتاج. يعنى فى رأيى إن دى إجراءات سليمة من الناحية الاقتصادية، الهدف مش إنى أنتج الهدف إنى أنتج سلعة اقتصادية؛ وده السبب إن أنا قلت فى الجلسة اللى فاتت: لابد أن نحسب اقتصاديات إنتاجنا كل سلعة وكل محصول؛ حيث نحسب مش المستلزمات والمنتجات بالأسعار العالمية بس، إنما نحسب أيضا مكونات النقد الأجنبى للأجور.

الإنتاج الصناعى نقص فى سنة ٦٧/٦٦ عن المستهدف نتيجة لثلاثة عوامل:

نقص الإنتاج الزراعى أثر على الإنتاج الصناعى بأربعة مليون جنيه، أهمهم زيوت كُسب مسلى صناعى علف.. ٢ مليون جنيه، تجفيف بصل.. نصف مليون جنيه مكناش لاقيين بصل نصدره علشان نجففه! كتان.. ٩٥٧ ألف جنيه، سكر ومولاس وكحول.. ٦٨ ألف جنيه.

المجموعة التانية نقص الطلب المحلى: المياه الغازية ٣,٥ مليون عن المستهدف نتيجة لأننا رفعنا أسعار المياه الغازية. الأدوية ٢,٥ مليون، الأسمنت ١ مليون جنيه، منتجات جلدية وكاوتش ١ مليون جنيه؛ يعنى ٨ مليون جنيه دى نقص طلب محلى.

المجموعة التالثة: نقص العملات الحرة ودى ٢٣ مليون جنيه أهمها: منتجات الصوف أقمشة الحرير الصناعى الجوت ٦ مليون جنيه، والجوت سببه إنه مقدرناش نعمل اتفاقية مع الهند على الجوت الخام غير فى يناير، وكان قطاع الصناعة وقطاع التجارة اشترى فعلا الاحتياجات الاضافية من الجوت المصنع، الكاوتش ٣,٦ مليون، الورق نتيجة للب المستورد ٢ مليون، منتجات نحاس وألومنيوم ٢ مليون، مواسير حوالى ٢ مليون، كوك ٦٠٠ ألف جنيه.. آدى ٢٣ مليون.

طبعا الصناعات الهندسية والالكترونية انخفض الإنتاج انخفاض كبير: سيارات الركوب بدل ١٨٠٠ عملنا ١٩٠ بس، أتوبيسات بدل ١١٠٠ عملنا ١٩٠، أفران بوتاجاز بدل ٨١,٠٠٠ عملنا ٦٨ ألف، أجهزة تكييف بدل ٣٤٠٠ عملنا ألف، ثلاجات بدل ٦١,٠٠٠ عملنا ٢٥,٠٠٠، غسالات بدل ١٨,٠٠٠ عملنا ١٠,٠٠٠، دفايات بدل ١٢,٠٠٠ بقت ١٠,٠٠٠، جراموفونات بدل ١١,٠٠٠ عملنا ٣,٠٠٠.

اتجهت سياستنا فى هذه الصناعات، الى دراسة اقتصاديات إنتاجها ومكوناتها من ناحية، وأعدنا التخطيط ودراسة مستفيضة؛ على هذا الأساس قررنا خفض الإنتاج طالما كان هناك محصول كبير، محاولة التصدير إذا كان التصدير يغطى مكونات النقد الأجنبى والتكلفة المباشرة، ولو إننا بعد العدوان وافقنا على التصدير بأى ثمن وعلشان نحصل على حصيلة عملة حرة.

بالرغم من كل هذه الاعتبارات مجتمعة فإن الدخل من الإنتاج الصناعى زاد ٤,٣٪ وهيجاوز الزيادة فى العامين السابقين، ده بدون ماندخل فى اعتبارنا كل العوامل اللى قلناها دى؛ نقص الإنتاج الصناعى كنتيجة للزراعة أو للعدوان أو لنقص العملات.

باعتقد إن النتيجة التى تحققت فى الصناعة فى العام الأخير كانت طيبة؛ السبب فى كده هو أعيد التشغيل ٣٥٠ يوم فى السنة.. يعنى دى فى قطاع الغزل والنسيج فى القطن بس زودت الإنتاج فى الغزل وفى المنسوجات ٢٠ مليون جنيه.

نيجى للسنة الحالية نحاول تقدير حجم الانكماش الاضافى الذى طرأ على الميزانية، فيه نقص ١٤٠ مليون جنيه استثمارات، فيه إجراءات اقتصادية ١١٠ مليون جنيه، فيه نقص فى الحصيلة بعد خصم المعونات الدولية ٥٤ مليون جنيه.. يعنى زيادة عن ٣٠٠ مليون جنيه.

الانكماش ده هيؤدى بالضرورة الى نقص على الطلب فى جميع القطاعات، هيتأثر به الدخل المحلى وينتج عنه بالضرورة أيضا تزايد المخزون؛ علينا إننا نقيس أثر هذا الانكماش على الإنتاج وعلى الدخل المحلى.

الإجراءات الاقتصادية ساعدت لاشك على امتصاص قوى شرائية إضافية وتقليل الاستهلاك، لكنها ساعدت أيضا على زيادة الانكماش فى السوق، وكنت أرجو إن نزيد من استثماراتنا خصوصا بعد اتخاذ هذه الإجراءات استغلالا للطاقات الفائضة من القوى العاملة؛ وبوجه خاص فى قطاع التشييد والتى تحصل على أجرها سواء عملت أو لم تعمل، إذا كانت ظروفنا بالنسبة للنقد الأجنبى – اللى زى ما قال الدكتور نزيه – تقرر مصيرنا فى خلال السنين اللى جاية – تسمح.

بننتهى الى إيه؟ الخلاصة إن نمو الدخل القومى فى السنوات الأربع الأولى تأثر بنمو الاستثمارات ونمو الإنفاق بمعدلات عالية، وفى الثلاث سنين التالية ثبتت الاستثمارات وهبط نمو الإنفاق عن معدله، أما فى السنة الحالية وفى السنوات المقبلة، سيتعذر علينا حتى المحافظة على ثلاثة حسابات للاستثمارات لعدم توفر قروض خارجية كافية وبوجه خاص الغربية منها. كما أن زيادة نفقات القوات المسلحة والدفاع المدنى هتطلع عبء إضافى على اقتصادنا، ده وبالاضافة الى عبء فوائد القروض عن الأعوام الماضية اللى هو بيتزايد سنة بعد أخرى واللى أشار اليه السيد حسين الشافعى.

ده بيتطلب الى أننا نهبط بمعدل نمو الاستهلاك، طالما إن قدرتنا على التنمية لا تجاوز ٤,٢٪ من الاستثمارات الإنتاجية فميصحش إن الأجور تزيد عن ٤٪ بدل ١٢٪ اللى وصلنا اليها فى سنوات الخطة الأولى بالأسعار الجارية. نمو الأجور من ناحية موجود كمطلب فى مجالات كثيرة؛ كالسياحة والتشييد والبترول وبعض الصناعات وظروف العدوان أو لعدم توفر مستلزمات؛ سيعرض بالضرورة الشركات للخسائر، ويهبط بعوائد التملك وهى الوعاء الذى نحصل منه على المدخرات؛ مما يهبط أيضا بنسبة المدخرات المتاحة.

بالرغم من الإجراءات السعرية والضرورية اللى بنتبناها، علينا فى هذه المرحلة إذا أردنا أنا نرفع معدلات نمو الدخل، أن نطور اقتصادنا لتقبل مبادئ الكفاية فى الاستثمار.. استغلال الطاقات بأسرع ما يمكن فى جميع المجالات.

الزراعة، يمكن بسهولة مثلا إننا نرفع إنتاجنا الزراعى؛ حسن استغلال الأراضى الجديدة اللى وصلت نسبتها الى ١٢٪ من الأراضى القديمة واللى يمكن بسهولة زيادة إنتاج الجمهورية بمعدل إضافى ميقلش عن ٢٪ من الأراضى الجديدة، لو وصلنا الى أسلوب كفء للاستغلال.

علينا أيضا أن نسرع فى استغلال الطاقة الكهربائية الفائضة من المحطات الحرارية التى أضيفت فى السنوات الأخيرة على محطة السد العالى، فيه مشروعات تاخد أسبقية أولى وإلا الطاقات دى ماستفدناش منها.. دى هى الحاجات المهمة.

محى الدين: أنت أخذت أكثر من نصف ساعة ياصدقى!

سليمان: مفيش غلط فنى؟

أصوات: بعد المراجعة بقى.

سليمان: هطبعها وأبعتها.

صبرى: طبعا لازم بتتحلل.

سليمان: أنا أصلى يعنى مش مستعملها بقالى سنين.

محى الدين: لأ.. لأ مفيش اختلاف لأ.

صبرى: لأ.. هو إنت جبت عنصر واحد بس ياصدقى، أنت ركزت على عنصر واحد اللى هو الاستثمار.. علاقة الاستثمار بالدخل القومى.

سليمان: لأ.. والإنفاق.

صبرى: آه.. يعنى الاستثمار قطعا فى الخدمات على الإنتاج، بس مش هو ده العامل الوحيد.

القيسونى: لأ.. هو قصده كمان الإنفاق الجارى.. يعنى الإنفاق الجارى زائد الطاقة الزائدة.

سليمان: أنا فصلت الحاجات الغير منتجة كلها، حسبت معدل نمو الدخل من الحاجات المنتجة.. اللى هى الزراعة والصناعة والكهرباء والمواصلات والتجارة، يبان أنها يعنى فيها control مش طالعة نازلة طالعة نازلة!

ضيف: هو يافندم فيه نقطة أساسية هل الأرقام دى صحيحة؟

سليمان: أنا أخدتها من هنا.

ضيف: ما أنا بقى مناقشتهاش.

عبد الناصر: بيطعنوا فى ..

سليمان: لأ.. بيقولوا الأرقام صحيحة، بقول لهم: واخدها من التخطيط، يعنى مفيش رقم أخذته إلا من التخطيط.

محى الدين: برضه بيشك فى كمان أرقام التخطيط!

ضيف: هى دى يافندم لو سمحت لى سيادتك، يعنى بيتهيألى نقطة من النقط اللى لازم بنبتدى بها. وهى زى ما أنا قلت: إحنا مشاكلنا إن معلوماتنا عن الحقيقة اللى احنا فيها يعنى حقيقة الموقف مش معروفة لغاية دلوقتى، بعد مضى ٧ سنين على وجود تخطيط فى البلد.

لغاية النهارده أذكر لسيادتك، إن المعلومات اللى عندنا مهياش؛ مش قادر أقول لسيادتك حتى إذا كان ١٠٪ صح، فى بعض الحالات يمكن ٥٠٪ غلط! مش عارف يعنى الطريقة اللى الأرقام بها بتطلع وتنزل ومع عدم وجود أى ضمان؛ لأن احتمال الخطأ أو عناصر الخطأ بتتكرر سنة بعد سنة مما قد يؤدى انها تزيد بعضها فى المقارنات سنة بعد سنة، مش عارف يعنى بتخلينا الواحد واقف كده أمام الأرقام مش قادر يقول إيه؟! وبيحاول يجد لها تبريرات وتفسيرات. دى نقطة أساسية، فأنا بأخشى إن احنا لو أخذنا أرقام التخطيط وبنينا عليها استنتاجات عميقة وحللناها بعمق قوى، هنكون بنجرى وراء سراب يعنى لأن لها حدود!

دقة الاستنتاج من هذه الأرقام، يعنى أرقام زى أرقام الزراعة لما سيادتك تشوف أرقام الزراعة واللى داخل فيها إيه؟ داخل فيها يمكن البرسيم المنتج، وداخل فيها الإنتاج الحيوانى، وداخل فيها فى بعض الأحيان مستلزمات فى شكل سباخ اللى بيبدر فى الزراعة.. دى كلها يعنى حاجات بتدخل عناصر يعنى شك فى الأرقام بتاعتنا، وبعدين حاجات مثلا زى حطب القطن تقدير التبن الأتبان المختلفة، الأرقام دى بتكبر وتصغر من سنة الى سنة ومش عارفين لأن فيه عناصر مش عارفينها.

الخدمات نفس الشئ، لما ناخد أرقام زى الخدمات لو سيبنا الحكومة على جنب ومسكنا أرقام زى الخدمات الشخصية اللى هى الخدمات الأخرى، ماحدش عنده تقدير دقيق. ويمكن أنا برضه عاصرت عمليات التقدير.. دى كلها عمليات يعنى بدائية خالص لأن مفيش بيانات.. مفيش معلوما دقيقة أو حتى ما يمكننا من إن احنا نحدد حدود الخطأ بتاعنا أد إيه؟ مش عارفين برضه!

برضه لو مسكنا الصناعة، لو سيبنا القطاع العام باعتبار إن بياناته محققة القطاع الخاص يعنى من سنة ٦١ على ما أذكر لم يتم تعداد صناعى لغاية النهارده؛ نعرف منين الإنتاج بيزيد ولاّ بينقص؟! هل الأرقام دى أرقام القطاع العام بس ولاّ بندخل تقديرات جنبها عن القطاع الخاص؟!

برضه فى النقل والمواصلات نفس الشئ مش معروف، التجارة أرقامها غير معروفة وبتربط عادة وبننسبها على أساس هوامش تجارية وشئ من هذا القبيل، وبنربطها بأرقام الإنتاج السلعى.

ففيه يعنى ناحية كبيرة من الصورة الحقيقة مطموسة ومش معروف تطورها الحقيقى؛ ودى محتمل إن يعنى تقدير غير مقصود به أى شئ، غير إنه يعنى مادام بيدخل فيه تقدير الشخص اللى بيقدره من غير قصد ولا حاجة بيبنيه على تقديره هو للموقف؛ تزيد تنقص ٢ مليون – ٥ مليون، تجمع ١٠– ١٥ مليون، يبان يعطينى ١٪ أو يعطينى .٥٪؛ فبتصور دى ناحية لازم إحنا نهتم بها.

سليمان: الدخل القومى لابد إن يبقى فيه عنصر تقديرى فى بعض الحالات اللى معندناش دليل واضح عليها، يعنى أنا لما مسكت نمو الدخل فى القطاعات المختلفة، لقيت فيه حاجات نشاز حاولت أعللها. إن التشييد مثلا يزيد فى سنة عن السنين ٦٦٪ دخل من التشييد مش معقول! فلازم طريقة الحساب فى السنتين الأولانين كانت بطريقة، وطريقة الحساب فى السنة الثانية والثالثة بطريقة ثانية. إن نمو الخدمات الأخرى فى السنة الرابعة ارتفع الى ١٨٪ لابد له سبب، حاولت أرجع الى هذا السبب وجدت النفقات المتزايدة نتيجة لعوامل كثيرة؛ منها اليمن وفى خلال الإجراءات الاشتراكية وكل هذه الأمثلة.

صدقى: هو الواقع متهيألى إن جميع نواحى التحليل للخطة السابقة وما ظهر فيها من قصور أو تقدم أو تحقيق لأهداف، يمكن تناوله الإخوان من نواحى مختلفة. أحب أضيف اليه نقطتين.. ثلاثة فى تقييم الخطة بدون الدخول فى التفصيلات؛ لأن فى الواقع إن الخطة بصورتها العامة طالما إن احنا بنشوف الموقف الاقتصادى الحالى، وبنقول إن قد يكون من أسباب الخطة الأولى.. فبنقيم الخطة بصورتها العامة. لو إنه الاستثمارات التى وضعت كانت جابت عائد فى خلال سنوات الخطة وأكثر مما أمكن تحقيقه فى خلال سنوات الخطة، كان أوجد توازن أكثر فى جميع النواحى سواء فى الميزان الحسابى أو فى المديونية أو غيره عما هو حادث أو تحققه.

إيه النواحى الأساسية اللى يمكن ساهمت بصورة فعلية فى هذا بالاضافة الى بعض اللى قالوه الإخوان؟ أنا بعتقد إن فيما يختص بتنفيذ الخطة.. الناحية التنفيذية الفعلية فى تنفيذ الخطة، مش من ناحية تكاملها كمشروعات مدروسة – المشروع ده بيكمل المشروع ده – بقدر ماهو التنسيق الزمنى فى تنفيذ المشروعات، صرفنا عن عائد لكثير من المشروعات، إما بتأخيره أو بإلقاء استثمار معين معطل انتظارا لاستثمار آخر ماتمش وبنكمله. أمثلة على هذا كثيرة جدا.

موضوع الاستصلاح فى الزراعة وبعدين تأخير المياه والرى، معناه إنفاق أعتقد إن احنا كنا درسناه حوالى ١٠٠ مليون جنيه بقى معطل لفترات قد تكون سنة.. اثنين أيا كانت الى إن توفر لها مشروعات الرى. عدم التنسيق ده معناه إنه – لو فرضنا – إنه ١٠٠ ألف فدان أو ٢٠٠ ألف فدان، كان ممكن إنهم يزرعوا سنة قبل ماحصل نتيجة لهذا التأخير، يبقى معناها فى عائد الخطة فى خلال ٥ سنوات خسرنا فى الموازنة النهائية الايراد اللى كان ممكن إن يتحقق من الـ ١٠٠ ألف فدان أو الـ ٢٠٠ ألف فدان أو الـ٣٠٠ ألف فدان. بنحسبه إذا كان العائد أو الإنتاج قيمته ٢٠ جنيه مثلا يبقى خسرنا كذا مليون جنيه بيتكرر هذا فى حاجات مختلفة مصنع بيتعمل الزراعة مزرعتش لسه؛ عندى أمثلة مثلا مصنع السكر إدفو، تأخرت الأرض. مشغلناهاش بطاقته الكاملة لغاية ما القصب يكمل.. وهكذا. حصيلة هذا التأخير فى التنسيق الزمنى فى تنفيذ المشروعات، أنا باعتقد إنه يصل الى مئات الملايين من الجنيهات فى قيمة الإنتاج الذى تأخر تحقيقه نتيجة لعدم التنسيق بين المشروعات المختلفة.

طبعا أنا بدى أذهب الى أنه حتى فى داخل القطاع نفسه – زى ما بنقول إحنا فى الرى والزراعة – حصل عدم تنسيق، وقد لا يكون يعنى يمكن البعض منها صعوبات فى التنفيذ لدى الأجهزة، وصعوبات أخرى فرضت من خارج القطاع.. مثلا إنه بيطلب النقد الأجنبى لاستكمال عملية معينة مبيأخدهاش فى الوقت اللى هو طلبه فيه، بيتأخر سنة واللى

بيتأخر سنتين وبيبقى المشروع اللى فى إيده مضطر إنه هو يعطله، وإذا عطل التنفيذ بينعكس هذا العطل على إمكان الاستفادة من مشروع آخر وجد طريقه الى التنفيذ وكمل ولكن ماستفدناش منه.

سيادتك أثرت قبل كده موضوع التسهيلات المصرفية، وأنا باعتبر إحنا الى الآن مستمرين فى عمليات التسهيلات المصرفية؛ يعنى فى الميزانية النقدية الحالية لسه برضه بنأخذ على كوفاس وغير كوفاس فى مسائل استهلاكية. معنى هذا إن احنا بنرحل يعنى بنأكل بالدين؛ لأنه التسهيلات المصرفية لما ناخدها فى سلع استهلاكية، معناها إن أنا مثلا باستورد بعشرين مليون دولار قمح باستهلكه السنة دى لكن هدفع العشرين مليون دولار بعد ١٨ شهر زى ماهو حاصل فى قرض كوفاس مثلا.

فطبعا ده بييجى فى السنة اللى بعدها أو السنة اللى بعدها، بيبقى لما بييجى الأخ حسن أو السيد وزير الاقتصاد يعطى صورة ميزان المدفوعات، بيقول إذاً إحنا منقدرش نوفر للمشروعات النقد المطلوب لها.

وكان دائما بييجى الضغط على المشروعات الإنتاجية.. الاستثمارات؛ لأنه طبعا أول حاجة بتستوفى التموين والحاجات اللازمة للبلد؛ فينتج عن هذا مرة تانية إن مشروع فى التنفيذ يتأخر تنفيذه.

أنا عندى أمثلة على هذا، مثلا مصنع سماد بتاع حلوان ده كان مفروض ينتهى ويبدأ الإنتاج معه من سنتين، هيبدأ الإنتاج منه فى آخر ١٩٦٩؛ يعنى الكلام ده إن إنتاج أربع سنوات بيتأخر. وبعدين فى النهاية مش بس دفعنا النقد نفسه لكن بندفع زيادة؛ لأن فى العقود بيبقى فيه penalty، وبيبقى فيه إن الأسعار بتعدل طبقا لطرق معينة حسب الأسعار فى الخارج. لو حسبنا حتى إن مفيش زيادة فى الأسعار أو فى التكلفة، يبقى معناها الجزء من الاستثمار اللى تم – اللى هو مثلا المبانى وجزء من الأدوات وردت – بقى معطل كذا سنة، وبعدين الإنتاج نفسه بقى اللى هو أربع سنين.. مصنع حلوان ده هينتج ٢٠٠ ألف طن سماد إحنا بنستوردهم على أساس ٢٠,٥٪، بما يعادل حوالى ٢٠ جنيه يعنى ٤ مليون جنيه، تأخير ٤ سنين يعنى معناها ١٦ مليون جنيه عملة صعبة نتيجة لتأخير تنفيذ مشروع واحد.

إذا ضربنا العملية دى فى مئات المشروعات التى تمت فى الخطة الأولى بنلاقى إن بشئ من التنسيق، ويمكن إن احنا بنعطى المشروعات اللى فعلا قاربت الانتهاء أحقيتها فى التنفيذ، كنا يمكن أجدنا توازن أكثر فى نتيجة الخطة عما تحقق فعلا بعد كده، حتى بعد أن ينتهى المشروع مابنعطيلوش الامكانيات علشان نستفيد منه.

بمعنى إنه حتى بعد أن يبدأ، مفروض إن محسوب إن ده هيحتاج لقطع غيار أو يحتاج لخامات أو لحاجة؛ مابتأخذش حقه بالكامل؛ والنتيجة إن طبعا إنتاجه مابيبقاش بالقدر اللى كان محسوب له فى الخطة.. دى كلها نواحى كانت يعنى لابد إن احنا نذكرها.

النقطة الثانية اللى ماأثيرتش بصورتها الواضحة: الموازنة بين الاستثمار والعائد المستهدف فى الخطة، الحقيقة هنا يعنى أنا بقول: إن فيه يمكن كبس أو شئ من المغالطة سنويه، إيه العملية؟! إحنا لما بنيجى نتكلم الاستثمار بنقول: أنفقنا أو استثمرنا ١٥٠٠ وكذا ده معناه إنها بالأسعار التى تمنحها الاستثمارات. جبنا ماكينة ثمنها كذا الماكينة دى فى سنة ٦٥ أو فى سنة ٦٤، يبقى لازم برضه وإحنا بنحسب الأهداف اللى تحققت تبقى أيضا الأسعار الجارية، ماأقدرش أحسب الأهداف بالأسعار بتاع سنة الأساس وماأحسبش الاستثمارات أيضا بأسعار سنة الأساس، وخاصة إن احنا زى مابنقول: إنه الأسعار تحملت بأعباء تأخير نتج عنها اضطرارا زيادات فى الأسعار.

النقطة الثانية: أن هذه التكلفة الواقع إنها حملت بإيرادات للدولة يعنى مكانش بيصح إنها تدخل فى التكلفة الاستثمارية، إزاى؟ جت وزارة الاقتصاد أو الخزانة وحطت رسوم على الاستيراد مش جمرك لأنه رسم؛ لأن لما بنيجى نقول الآلة معفاة من الرسم الجمركى بيتلغى، لكن لما بنيجى نحط رسم إحصاء اسمه ١٠٪ رسم إحصاء ده بيدفع؛ فإذاً أثمان الأشياء المستوردة حملت برسم.

هذا الرسم حسب فى ثمنها لكن فيما يختص بالدولة، الواقع إن المشروع دفعها لكن هى دخلت من جانب آخر إيراد للخزانة فى صورة رسم إحصاء أو رسم رصيف أو رسم بلدية؛ رسوم دفعت مكانتش محسوبة فى تكلفة المشروعات تبلغ حوالى فى الوقت الحاضر ١٨٪ أو ١٩٪ غير الرسوم الجمركية.. ده من ناحية التقييم للخطة.

فى الواقع أنه فى أثناء الخطة زى ما قال الأخ على، يمكن أضيفت بعض مشروعات يمكن أنا باختلف إنه أظن مشروع السيارات كان مدرج فى الخطة. وعلى كل حال كان مفروض إن المشروعات كل سنة بيتبعت بيضاف الى الخطة بقرار وبيتبعت وبيبقى فى المتابعة. لكن إذا أضيف مشروع، يبقى معنى هذا كان يبقى فيه مراجعة للإمكانيات بتاع الدولة. والاضافة دى معناها إن احنا فضلناه – طالما إن امكانياتنا كلها مستخدمة فى الاستثمار – إن احنا فضلناه إن احنا ننفذه برغم إنه مش وارد فى الخطة، كان يجب إن احنا نشيل مقابلة مشروع آخر أو استثمار آخر حتى يبقى التوازن الموجود فى الخطة.

الواقع إن التوازن ده يعنى حصل فيه خلل أساسى؛ إن احنا لسهولة التنفيذ سيبنا فى التنفيذ فى الخدمات فى السنوات الأولى من الخطة بسرعة أكثر من المقرر لها، انعكس هذا على إنه المخصص فى الاستثمار للإنتاج تضاءل. زى ما قلت قبل كده أظن فى تقرير متابعة الخطة الأولى: الخدمات نفذت استثمارات بـ ١٠٩٪ فى الإنتاج نفذ بـ ٨٠٪؛ معنى هذا فى حد ذاته إن التوازن اللى كان موجود فى الخطة كخطة لم يتحقق؛ لأن الخدمات نفذت بأكثر الإنتاج اللى هو مفروض إنه بيجيب العائد اللى نصرف به على الخدمات.. ماأخدش حقه فى التنفيذ.

النقطة الثالثة اللى هى أثيرت اللى هى خاصة بالسد العالى: فى الواقع إن الإسراع فى السد العالى يعنى كان فى رأيى أنا على حساب الخطط الإنتاجية فى بعض قطاعات الإنتاج. وأنا أتذكر إنه فى سنة ٦٤ عند مناقشة الميزانية، أنا أثرت هذا الموضوع وقلت: إن احنا لسه فى السد العالى. طبعا ده كان مطلوب علشان نعوض التأخير لكن هذا بيتطلب زيادة الاستثمارات وده واضح.

زيادة هذه الاستثمارات يتطلب بالتبعية إن احنا ننقص فى الاستثمارات اللى مفروض انها تعطى للصناعة أو للأراضى المستصلحة. طيب أنا بأمسك السد العالى ليه إذا كان ده بأعمله علشان أجيب كهرباء وعلشان أجيب مياه؟! المياه علشان أزرع بيها أرض استصلحت والكهرباء أما برضه علشان أوفر رى الأرض استصلحت أو علشان أغذى بيها مصانع؛ لا أرض جهزت ولا المصانع جهزت. وهنا قلت فى المرة الثانية فى التنسيق الزمنى فى تنفيذ المشروعات، لأن بقول: يمكن كان الأمر يتطلب إن احنا slow down فى السد العالى بدلا من إن احنا نسرع، أو بالعكس ندفع بقى القطاعات المستخدمة بحيث إن يوم ما تتوفر المياه يبقى الأرض جاهزة يوم ما تتوفر الكهرباء يبقى المصانع جاهزة.

معنى ده إيه؟ معنى ده إن فى الخطة استثمارات ضخمة. أنا معرفش الاستثمار اللى تم فى السد العالى كان كام، لكن نفرض جدلا أنه ٢٠٠ مليون جنيه فى خلال سنوات الخطة أو أكثر أو أقل، العائد من الـ ٢٠٠ مليون جنيه دول ماجاش ولا مليم فى خلال السنوات الخمس الأولى.. مجاش يعنى فى الخطة نفسها مجاش. نفس الشئ بالنسبة لبعض المشروعات، لأنها برغم التقدير إنها فى الخطة كانت موضوعة على إنها هيوفر لها الامكانيات نقد أجنبى أو استيراد أو غيره؛ بحيث إنها تبدأ الإنتاج فى السنة الثالثة لما ماأخذتش. وأنا أعطيت مثل على مصنع السماد، مثلا العائد اللى كان محسوب فى الخطة إنه ابتداء من السنة الثالثة هيبقى فيه توفير فى النقد الحر قدره كذا، فى السنة الرابعة والسنة الخامسة.. ماحصلش! يبقى معنى هذا يبتدى يبان الخلل اللى هو حصل.

ولو إنه فى الصورة العامة معنى الاستثمار ولو إنه تأخر عائده، لكن هيجيب النتيجة بتاعته، لكن إذا حسبناها عند سنة انتهاء الخطة، مفيش شك إنها بتبرز الـ off – balance الموجود.. دى النواحى العامة الخاصة بالخطة.

لكن الحقيقة أنا لى نقطة تانية: وإحنا بنتكلم على الخطة بنقول: إنها قد يكون مشروع ماجابش العائد بتاعه أو الخطة ماجابتش العائد بتاعها، طيب الإنتاج فى السنة الأخيرة من مشروعات موجودة وأساسية وإنتاجها مطلوب بينقص ليه؟! وأنا باعتقد إن يمكن ده ساهم فى السنة الأخيرة أو فى الفترة الأخيرة مساهمة فعالة فى الموقف اللى احنا فيه.

الجهاز المركزى للإحصاء قدم فى لجنة الخطة المرة اللى فاتت بعض البيانات عن منتجات نقص الإنتاج فيها. أنا أعطى لسيادتك – بعض أرقام بتبين الكلام اللى أنا بقوله: المنتجات البترولية – يعنى هو الحقيقة كان بيستأذن فى النشر على أساس إن فيها نقص فى الإنتاج فهل ينشره أو لا؟ الديزل مثلا كان الإنتاج سنة ٦٥/٦٤.. ٢٨٦ ألف طن ارتفع سنة ٦٦/٦٥ الى ٣٢٣ ألف طن، نزل فى ٦٧/٦٦ الى ٣٠٢ ألف طن. المازوت ٤٥٩١ نزل الى ٤٤٢٦ نزل الى ٤٢٠٢، أنا هاخد بعض الحاجات الأساسية.

يونس: علشان البترول واستخدام المازوت ونقص الديزل ده ناتج من موضوع تانى؛ لأنه مش نقص فيه زيادة فى حتة تانية.

صدقى: أنا جبت الأرقام.

يونس: الأرقام هنا زى ما قلت أنا فى المرة اللى فاتت: قد تكون خادعة، النقص فى منتجات البترول هو فعلا.

عبد الناصر: إصبر يايونس خليه يكمل.

يونس: متأسف.

صدقى: أنا قصدى البيان ده بتاع التعبئة مش بتاعنا، يعنى أنا يهمنى صورة والله البترول الخام كان ٦,٩٧٧ سنة ٦٥/٦٤، بقى ٧٠٥٦ يعنى تقريبا فى سنة ٦٦/٥٦، ٧٠٢٩ سنة ٦٧/٦٦، المنجنيز نزل من ١٨٩ الى السنة الأخيرة ١٤٧. وهكذا فيه حاجات تانية اللى هى برضه باعتبرها أنا أساسية.. حديد الزهر نزل من ٤٢,٠٠٠ الى ٣٣,٠٠٠، سيارات أتوبيس

وشاسيهات – وأنا دى عايز أركز عليها – كان ٤٠٠ أتوبيس سنة ٦٤/٦٥.. ١١٥٩ أتوبيس سنة ٦٥/٦٦، ١٩١ أتوبيس سنة ٦٦/٦٧، فى السنة دى استوردنا عدد كبير جدا من الشاسيهات ومن الأتوبيسات. الجرارات، لأ دى حصل فيها نقص فى السنة الأخيرة بس من ٩٨٤ نزلت الى ٨٩٥، وعلى ما أعتقد إنه تم التعاقد على جرارات فى السنة اللى احنا خفضنا فيها الإنتاج.

مسبوكات الصلب:

نزلت من ٧٦٥٠ سنة ٦٤/٦٥.

الى ٦١٠٠ سنة ٦٥/٦٦.

الى ٥٦٨٣ سنة ٦٦/٦٧ دى كمية.

الجلسرين:

من ٤٣٠٠ سنة ٦٤/٦٥.

الى ٣٤٠٠ سنة ٦٥/٦٦.

الى ٢٦٠٠ سنة ٦٦/٦٧.

الإطارات الخارجية للسيارات:

من ٣٠٤ ألف ٦٤/٦٥.

الى ٣٤٧ ألف ٦٥/٦٦.

الى ٢٣٩ ألف ٦٦/٦٧.

وأنا الأخ صدقى كان بيتكلم إن احنا ده من الحاجات اللى نقصت، ماأقدرش أعرف نقصت ليه؟! فى السنوات اللى استوردنا فيها إطارات خارجية، واللى عندنا طلبات تصدير ومقدرناش نلبيها نتيجة لنقص الإنتاج عن تلبية طلبات التصدير.

أنا باختار الحاجات اللى هى تعتبر أساسية، مش عايز أخش فى بعض الحاجات اللى اعتبرت استهلاكية وكان ممكن إنها بقرار ننقصها.

أنابيب داخلية للسيارات:

من ٣٨٣ ألف الى ١٦٠ ألف.

الكابلات المسلحة ودى مطلوبة لجميع المشروعات:

من ٤٠٨٧ طن ٦٤/٦٥.

نزلت الى:

٣٦٩٣ طن ٦٥/٦٦.

٢٩٨٤ طن ٦٦/٦٧.

مواسير عازلة:

من ٩٢٠ ٦٤/٦٥.

الى:

٦٤٨ ٦٥/٦٦

٥٧٤ ٦٦/٦٧.

السكر:

من ٤٠٤ ٦٤/٦٥.

الى:

٣٦٦ ٦٥/٦٦

٣٦٣ ٦٦/٦٧. وبنستورد سكر!

المولاس وهو ناتج بنصدره بالعملة الصعبة:

من ١٨٢ ألف ٦٤/٦٥.

الى:

١٦٨ ألف ٦٥/٦٦

١٦٠ ألف ٦٦/٦٧.

يعنى أنا شايف إن الحل الوحيد واللى أجمعت آراء الإخوان جميعا على إنه يعالج الموقف، هو زيادة الإنتاج. ركزنا إحنا فى زيادة الإنتاج على حاجتين: إما إنتاج ضرورى أى أنه لو مأنتجتوش هاستورده، أو إنتاج قابل للتصدير إذا فاض عن حاجة الاستهلاك. كل المنتجات اللى أنا أشرت اليها دى هى من هذا النوع، أنا استبعدت من الكشف – وأنا كلمنى الأخ جمال عسكر – وفيه منتجات أخرى كثيرة حصل فيها نقص فى الإنتاج.

لكن هو قال: أنا جبت الحاجات يعنى البارزة وإحنا بنراجع هذا الكلام. أنا باعتبر إن ده لا علاقة له بالخطة الأولى؛ لأن ده إنتاج أى إن مشروعات جهزت خلاص وابتدأت تنتج وبعدين نقصت. إذا كنا بنقول نزود الإنتاج يبقى لازم نبحث إذاً إيه السبب فى إن الإنتاج نقص فى سنة ٦٦/٦٧؟ مش بس فى ٦٥/٦٦ نزل وفى ٦٦/٦٧. أنا بافهم إن الإجراءات الاقتصادية بتتجه الى سلع معينة على اعتبار إنها غير ضرورية بعالجها، لكن إذا انعكس هذا الانخفاض أيضا على سلع ضرورية الى الدرجة إن لما نقص الإنتاج بتاعى اضطريت إنى استورد زيادة، يبقى أنا باعتقد إن ده موضوع يستحق البحث ويمكن هو ده اللى يجب أن نبدأ منه البحث الآن فى وضع الخطة. طبعا تجربتنا فى الخطة الأولى هتعطينا مؤشر واتجاهات معينة نعالج بها أخطاء الخطة الأولى، لكن إذا كان الإنتاج الموجود أيضا بيجد صعوبة فى التنفيذ يبقى لازم إن احنا نراجعه.

أنا بقول: إن فيه عدة أسباب لهذا أسلوب العمل؛ لأنه فى الواقع أنا عاصرت أسلوب العمل – قبل – فى ٦٤/٦٥، وبعدين أخيرا رجعت شفت أسلوب العمل. أسلوب العمل الآن الواقع إنه فيه رغبة فى عدم احترامه حتى فيما هو ضرورى.. يعنى فيه إحساس انه لو مأنتجناش ميجراش حاجة!

وبعدين الإحساس ده يمكن إحساس خاطئ أو تصور خاطئ، لكن للأسف أنه أصبح قائم لدى القائمين على الشركة. وبعدين أسلوب العمل أيضا فيما يختص بتسلسل المسئوليات، الى درجة إنه أصبح القائم على الوحدة الإنتاجية مش حاسس إنه مسئول. إحنا كلبشناه بقرارات من عندنا لغاية ما أصبح النهارده لو ما أنتجش يقول: أنا مالى الدولة هى اللى بتعقدنى!

ده موضوع الحقيقة أنا باعتبر إنه يحتاج لبحث، مش موضوع إن احنا بنقول الخطة والحاجات.. المؤشرات اللى اتقالت بقدر ماهى إن احنا نسأل.. إزاى الصناعات الكيماوية فى السنة الأخيرة بتنقص ١٪ ونضطر الى زيادة الاستيراد من هذه المنتجات؟ إزاى ينقص إنتاجنا من الأسمنت؟ وأنا بقول: إن عندنا مستودعات مفروض إنها تزود إنتاجنا من الأسمنت. أنا الحقيقة فوجئت أنا ذهلت لما لقيت إن إنتاجنا من الأسمنت نقص؛ ده إحنا عايزين نوصل لأربعة مليون طن لقيت إن المستودعات كلها اللى معطل على استثمارات بتاعة ٢٠ ألف جنيه و٣٠ ألف جنيه.. يعنى العملية واقفة بالنسبة للتصدير عقبات لا حد لها فيما يختص يعنى بفتح العملية فى التصدير.

الصناعات الهندسية أنا بأتجاوز عنها، الصناعات التعدينية فيه نقص ٣٠٪، البترولية فيه نقص٠,٣٪، الكهربائية فيه نقص ١٧٪. الحقيقة برضه بالنسبة للكهرباء، يعنى النقص فى إنتاج الكهرباء فى الوقت اللى تأثرت فيه بعض الصناعات نتيجة لعدم توفر الكهرباء بالقدر الكافى ولازم لتشغيلها بالكامل؛ يعنى أرجو إن تولد الكهرباء من السد العالى يعالج هذه النقطة.

أثير أيضا الأخ صدقى تكلم عن معدل الإنفاق على الاستثمارات، وأشار الى أنه فيما يختص بالعمالة فى التشييد دى متعتبرش إنها مؤشر يجب حسبانه فى زيادة الدخل، أنا بقول: إن مأعتقدش إنه يبقى دقيق؛ لأنه إذا كان هذا التشييد لمشروع إنتاجى يبقى يجب إن يدخل؛ لأنه فى مرحلة هذا التشييد بتنتهى الى بدء إنتاج يزيد فى الدخل القومى. يمكن اللى بيشير إليه وهو حق، إذا كان هذا الإنفاق لتشييد لخدمة.. أى لمدرسة مثلا لما حاتبدأ حتى فى التشغيل بالعكس هتضطرنا الى إنفاق ومتجيبلناش عائد إنتاجى فى العملية.

الحقيقة يعنى خلاصة هذا الكلام، إن احنا يجب نستغل الإمكانيات بتاعتنا أحسن استغلال، يجب إن نركز تركيزا أساسيا على الإنتاج، إذا كنا توسعنا فى الخدمات أكثر من نصيبها فى الخطة فيجب إن احنا نوقف الخدمات بقدر يسمح لنا بزيادة الاستثمارات المخصصة فى الإنتاج.

النقطة اللى الحقيقة يجب إن احنا نبحثها، الكلام دائما عن ميزان المدفوعات وأنه عائق فى سبيل الانطلاق فى الاستثمارات.. إحنا عندنا استثمارات وردت فى خطة التنمية؛ لأن الماكينات وصلت.. الاستثمار بيحسب إن الماكينة اللى وصلت أعتبر إن الاستثمار تم إذا كانت الماكينة دى فى صندوقها يبقى العائد بتاعها مجاش؛ يبقى لازم كل استثمار أجنبى توفر يجب أن يأخذ طريقه الى الإنتاج، وفيه أمثلة كثيرة موجودة يجب إن احنا نسرع فيها.

النقطة الأخيرة: الأسلوب الإيجابى فى العمل، وأنا بعثت لسيادتك مذكرة بالنسبة للكلام اللى قلناه وأنا بعته للسيد زكريا محى الدين والأخ حسن عباس ذكى أيضا.. إيه حل مشكلة ميزان المدفوعات؟ هل حل مشكلة ميزان المدفوعات إنها كل ما تزنق أوقف مصنع ولاّ يمكننى إن أنا أقابل العجز بمزيد من الإنتاج؟! بنقول: إيه مزيد من الإنتاج؟ إذا كان هيجد طريقه الى الاستهلاك يبقى هدبر له النقد الأجنبى اللازم منين؟! لكن إذا كان فيه سبيل الى إن أنا أصدر مثلا بحيث إن أنا هصدر بقيمة أكثر مما استوردته يبقى هو ده السبيل. وأنا فى المذكرة اللى بعثتها بينت إن فيه عقود تسعة مليون وتسعمائة وشوية ومن تاريخه – يعنى من ٤ ٥ أيام اللى فاتوا – مضينا عقود ثانية بمليون ونصف تقريبا جديدة للتصدير.. أنا باعتبر إن ده هو الأسلوب الإيجابى، لأنها معناها إيه؟

إن أنا بدل ما هنقص مستلزمات الإنتاج – زى ما كانت وزارة الاقتصاد وده الأسلوب اللى مشينا عليه فى السنين كلها اللى فاتت – إنى بأنقص مستلزمات الإنتاج بقدر معين وعلشان أوازن نتيجة تنقيص مستلزمات الإنتاج إن أنا بأنقص الإنتاج فعلا فى مصانعى.. أى يبقى فيها عطل أو مثلا عمال بياخدوا أجور ومانستفيدش منهم أو.. الى آخره. بالعكس ده أنا باخلى الميزانية النقدية زى ماهى وبعدين بأزود الموارد بأن أنا بأصدر، ويبقى معنى هذا إن أنا زودت التشغيل بدلا مانقصت التشغيل. عملية تزويد التشغيل فى حد ذاتها بتنعكس على اقتصاديات الإنتاج كلها فى جميع القطاعات.

الحقيقة يافندم أنا باعتقد إن احنا يجب إن احنا نفكر فى الأسلوب، فيه أسلوبين: الأسلوب السلبى والأسلوب الإيجابى. الأسلوب السلبى.. إن احنا أمام موقف متأزم الحل الوحيد إنى أبطل. الأسلوب الإيجابى.. إنى مأبطلش إلا إذا وجدت أنه ليس هناك حل آخر إلا إن احنا نبطل.

وأنا شايف إن الموضوع مش موضوع العشرة مليون اللى احنا قلناهم فى التصدير، بقدر ماهى بتبرز صورة إن ممكن إن احنا ناخد حل يعطينا ضرر أكثر أو ناخد حل قد يساهم ولو جزئيا فى توصيلنا الى بر الأمان وحل المشكلة فى المستقبل على سنوات. للأسف اللى أنا شايفه، إن احنا متجهين دائما على الأقل فى الوقت الأخير الى إن احنا أمام الأزمات بننكمش وننكمش، وأنا مش شايف إزاى هنوصل لهذه العملية. السبيل فى رأيى أنا الى زيادة الإنتاج الى إعطاء حرية فى العمل.. يعنى أنا أحب أقول لسيادتك: الوزراء نفسهم معندهمش حرية العمل، يعنى برضه لازم يبقى فيه مرونة بحيث إن كل واحد يقدر وهو مسئول إنه يمشى العملية. لكن إحنا برضه ما يمكن خوفا من الأخطاء أو إن فيه حصل حاجات فى الماضى، حطينا قيود علشان نضمن إن مثل هذه الأخطاء لا تتكرر. أنا بقول: زيادة القيود يمكن فى النهاية بتعطى نتيجة عكسية؛ ولذلك أنا أرى برضه إعادة النظر فى أسلوب العمل والتخفيف من القيود.

القطاعات الإنتاجية النهارده – الناحية النفسية الموجودة – العاملين فيها لازم يحسوا إنه إعادة الثقة إليهم، وإن فعلا بنعطيهم الإمكانيات فى إنه يباشر اختصاصاته. النهارده أنا لما آجى أقول لرئيس شركة إعمل الحاجة الفلانية، بياخد كلامى باستخفاف لأنه شاعر إن أنا نفسى مش هقدر أنفذ الكلام ده، وهو على حق يعنى فى كثير من الأحيان.. هو على حق. المرونة دى نوجدها إزاى؟ ده موضوع أساسى، إن احنا نركز على الإنتاج. أنا رأيى هو ده السبيل ولو بتضحية؛ حتى إذا كان فى خططنا إن احنا بنزود الخدمات بشكل معين؛ ميجراش حاجة أمام الظروف إن احنا نوقف الخدمات شوية طالما إن احنا أيضا تجاوزناها فى الخطة الأولى ونركز على الإنتاج. يعنى هى دى النواحى اللى أنا حبيت أتكلم فيها، وأنا باعتقد إن ده بينقلنا من الكلام بس على الخطة الأولى الى الموقف الحالى اللى هو يحتاج الى معالجة سريعة.

محى الدين: هو واضح من كلام الإخوان خلال الجلستين – الجلسة اللى فاتت والجلسة الحالية – أنه يعنى أسباب المشكلة بيرجع الى عدة عوامل وقرارات إدارية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مايمكنش أبدا إن احنا نحمل أى عامل من هذه العوامل أسباب المشكلة لوحدها، ولكن هذه العوامل متداخلة أدت للموقف الحالى اللى احنا بنحاول إن احنا بنقيمه ونشوف إيه أبعاد وعمق هذه المشكلة.

وأنا بأتفق مع السيد الرئيس، فى أنه واضح من أنه أثار هذا الموضوع علشان يصل الى إيه سبيل الحل بالنسبة للمستقبل؟ والنهارده فى أول الجلسة ذكر شئ عن الـ system.. يعنى إذا اقتضى الأمر إن احنا بنغير الـ system بتاعنا فلابد إن نعمل على تغييره إذا كان ده فيه حل للمشكلة.

يعنى عاوز أقول: أنه فى الجلستين دول حصل كلام كثير على التقييم فعلا بتفاصيل، فيه حاجات ذكرت، وفيه حاجات لم تذكر، ولكن طيب المستقبل هنمشى فيه إزاى؟ يعنى الواضح أنه لغاية دلوقتى الحقيقة ماحدش تعرض لهذا الموضوع، ويعنى كل واحد يمكن بيتصور إن احنا بنستنتج إيه الشئ اللى ممكن يتعمل نتيجة تقييم وعيوب المرحلة اللى فاتت، ولكن يعنى برضه الحقيقة إحنا محتاجين إن احنا نفكر أكثر فى طريق المستقبل وبنمشى فى هذا الـ system على كل المستويات.. يعنى مايكونش فيه أى قيود بالنسبة لمجال معين إحنا بنفكر فيه. بالنسبة للـ system، أنا بالذات يعنى بابحث حاليا اللى هو طريقة تطوير الإدارة فى القطاع العام أو ما ذكرته فى يوم من الأيام وسميته بتحرير الاقتصاد العادى.

أنا هتقدم بمذكرة فى هذا الموضوع وأقول رأيى لإدارة القطاع العام، وبدى أقول: إنه الحقيقة المذكرة الأولى ثم المذكرة الثانية اللى احنا قدمناها خاصة بالوضع الاقتصادى، لابد أن يتفرع منهم عدة مذكرات كل مذكرة بتحاول تفسر وتوضع خطوط واضحة بالنسبة للمستقبل؛ حتى يمكن إن احنا نتفادى أخطاء الماضى. الموضوع – مهواش حسب تصورى – مهواش يتسائل بالنسبة للماضى الحقيقة يعنى – حسب ما السيد الرئيس قال فى جلسة سابقة – إنه مش المقصود من الإثارة إنه بنسأل مين المسئول وحاجات زى كدة يعنى!

عبد الناصر: لأ.. أنا بس بدى أعرف وصلتونا الى اللى احنا فيه ده إزاى؟! وصلناكم للى إحنا فيه ده إزاى؟! مجيناش فى الوقت المناسب ليه وأخذنا القرار المناسب؟! وده اللى أنا باقصد به الـ system، مش به. وحدة فى الإنتاج لأ.. أنا باقصد بالـ system شغلنا احنا الـ system اللى احنا بنشتغل به يعنى لو كان الـ system اللى احنا بنشتغل به صح كنا فى الوقت المناسب أخذنا القرار المناسب الحقيقة، ولكن طبعا فيه عدة عوامل كثيرة أثرت على هذه المواضيع والمواضيع كلها كانت بتضيع. وزى المذكرات دى بنشير بإيه؟ أنا باعتبر إن المذكرات اللى إنت بعثتها لى هى عبارة عن عدة مبادئ، ولكن ممكن تودينا فى داهية! ليه؟! لأن أنا مش عارف إنتو مودينا فين؟! لأن زى ما أنت بتقول: عايزة مذكرات كثيرة جدا تقول لى أعمل كذا وأعمل كذا، طيب وأنا إيه عرفنى إن ده صح؟ أنا بأتساءل.

محى الدين: لأ.. دى بقى صعب الإجابة عليها؛ لأن هو الوسائل الوحيدة إن احنا بنقول رأى وبعدين يدرس.

عبد الناصر: السنة دى مثلا بتقول هتشغل العمالة أد إيه؟ مقلتش هتزود الإنتاج أد إيه؟ قلت لى: هتشغل عمالة.. دى طريقة جديدة يمكن غير الطريقة اللى اتكلم عليها صدقى!

القيسونى: لأ.. فى الخطة الخمسية الثالثة.

عبد الناصر: آه.

القيسونى: لأ.. فيه تقدير للـ..

عبد الناصر: هنا عندنا؟

القيسونى: لأ.. هنا مفيش.

عبد الناصر: آه.. لأن أنا دخت فى الورق ده.

محى الدين: لأ.. ما هو لسه جاى.

عبد الناصر: فقلت إيه؟ دول لازم اخترعوا طريقة جديدة بيعملوا العمالة بدل التخطيط! فبقول: إن الورقة اللى عندنا عبارة عن شوية حاجات متعرفش هتوديك فى داهية.. يعنى هتوديك سكة السلامة ولاّ سكة الندامة! (ضحك) ويظهر أنا الحقيقة لما قرأتها الدور اللى فات غيرت على طول وقلت: أحب أسمع إزاى إحنا وصلنا للى احنا فيه ده علشان منكررش الموضوع تانى وعلشان برضه أتخذ system وهغير الـ system بحيث إن كل حاجة تبقى ممسوكة. يعنى هو عزيز بيقول: عايز حرية، أنا بقول: والله إحنا أخدنا حرية كبيرة جدا ووصلنا الى ما وصلنا فيه؛ لأن هو كل واحد كان بيعمل اللى هو عايز يعمله، ولاّ إيه؟!

يعنى أنا مجاش حد – لما جاء الدكتور القيسونى فى اللجنة التنفيذية العليا – وابتدأ يتكلم على الأمانات.. يعنى هو ده الموضوع الأساسى اللى ابتديت اتكلم فيه، لكن مجاش حد قال إحنا وصلنا لنقطة الخطر وأنا جاى أبلغك هذا الكلام، الأستاذ زكريا محى الدين فى وزارته جالى وقال لى الجملة الآتية.. قال لى: "إحنا مش ماشيين على قدنا"! بعد ٦ شهور من توليه الوزارة.. قعد يدرس ستة شهور وبعد كده قال.

محى الدين: لأ.. ده اللجنة كانت إمتى ده كانت فى..

عبد الناصر: لأ.. جيتنى المكتب.

محى الدين: آه.. ده عقبال ماجمعت البيانات آه.

عبد الناصر: آه.. جه عندى وقال: إحنا مش ماشيين على قدنا لازم نمشى على قدنا، وعايزين نأخذ إجراءات ومش فاهم إيه. أخدنا جزء من الإجراءات وكانت بناء على اقتراحات الدكتور القيسونى، وهو قال لى: القيسونى قال كذا وكذا وكذا وبعض إجراءات مشيت.

بعد كده برضه جه صدقى وقال لى عندى فى الصالون وقعد اتكلم.. كان إحنا عايزين نعمل، لكن الحقيقة الأمور لم تؤخذ أيضا بحسم ولا أمور عايمة وبعدين حتى بالنسبة لى أنا الواحد برضه بيبقى عايم، ليه؟!

لأن لما تجيله فجأة وتقول له الحالة بقت كذا، بقول: إن الجدع ده مخضوض لأن إيه اللى قلب الحال فى يوم وليلة من صورة ماشية ماحدش بيقول فيها، إنى بصيت لقيت الحالة بقت بالشكل ده؛ فأبتدى أتساءل أنا.. إيه الحكاية وإيه الموضوع؟!

والقيسونى مسك زكريا خده وأعطاله أرقام فضل يعطى له أرقام وبتاع مش فاهم إيه مثلا. فى هذا الكلام قلت له: اشمعنى؟! طيب ماهو القيسونى كان هنا إمبارح اشمعنى النهارده اتقلبت الصورة والكلام بهذا الشكل! دى مناقشتى معاه.

لما جه الكلام بالمذكرة بتاعته فتبص تلاقى الـ system، الحقيقة مثلا محصلش إن احنا قعدنا مرة زى القعدة اللى احنا قاعدينها دى واتكلمنا فى هذه الأمور كلها، وكنا سايبين الأمور على إن العملية بتمشى كلها فى الوزارة، وعلى أساس إن الوزارة لما بتجد مشاكل.. والله إذا كان فيه توسع فى الإنتاج وتوسع فى التنمية وبخير، طيب أنا هقول لأ ليه؟!

وبعدين أنا معنديش مستشارين اقتصاديين غيركم، فإزاى ممكن أعمل لنفسى مكتب مستشارين اقتصاديين وأجيب ناس من بره أعملهم عندى ويعملوا check عليكم؟! لكن محصلش الحقيقة هذا الكلام! يعنى ما أنا باتكلم على الـ system بقول: إن لازم يبقى فيه check system، هل الكلام اللى بيقوله سيد مرعى ووزارة الزراعة حقيقى ولاّ لأ؟!

طيب أنا هنا باعتبر إن أنا المصدر الأول والأخير لى فى كل حاجة سيد مرعى مش كده؟ بتقول لى: فيه أرز.. باصدقك بتقول لى: مفيش أرز.. برضه حاصدقك ولاّ إيه؟! الحقيقة ده وأنا بأتكلم على الـ system إن احنا نقدر نربط الأمور ونقدر نعرف الصورة حتى يوم بيوم ماشية إزاى – زى الدنيا ماهى عارفة – وشهر بشهر، واللى يطلع يفلت بنقول له: لأ.. stop.. ده قصدى من عملية الـ system.

محى الدين: فأنا عاوز أقول إيه: هو طبعا ده المفهوم الواضح لنا من الكلام اللى قاله الريس قبل كده، وده طبعا لا يعنى إن احنا لما نوضع system فى المستقبل لن يكون هناك مساءلة وحساب. أنا متصور إن ده عنصر كان مفقود فى خلال الفترة الماضية، وأنا أتصور إنه المبادئ الأساسية فى الـ system بتاع المستقبل يكون فيها ٣ نقط: عملية التزام، عملية المتابعة، عملية المساءلة.

لما أنا باتكلم على القطاع العام، أنا بقول: لازم يتخلق فيه system، القطاع العام مافيهش system النهارده، أنا اللى عملت وافترضت التعديلات بتاع قانون المؤسسات.. أول واحد اتكلم فى هذا الموضوع. وأنا بقول النهارده: إن أثبتت التجربة أنه التعديلات مهياش كافية علشان تلم الموضوع وتحدد مسئولياته؛ فيه عوامل أنا حاتكلم فيها فى جلسات قادمة إن شاء الله.

المذكرة اللى احنا قدمناها مذكرة كنقطة بداية للموضوع كله، ولكن التساؤلات اللى قالها دى هيجاوب عليها مفروض فى مذكرات قادمة. يعنى إحنا مفروض نقدم مذكرة عن طريقة إدارة القطاع العام بالتفصيل.. يعنى هنقدم مذكرة عن كيفية تنفيذ الالتزام بالمعادلة الاقتصادية؛ لأن هنا المذكرة بتتكلم على معادلة اقتصادية معينة فى إطارها العام، وفيه شروط معينة لتنفيذ استثمار وإدخار.. إلخ. طيب إزاى أنا هوصل ده الى مرحلة تنفيذ؟ مفروض نقدم مذكرة نقول إيه الطريقة اللى ننفذ بها هذا الموضوع، ونزيه بيدرس هذه المسألة دلوقتى وهيتقدم بها بمذكرة.

عبد الناصر: والسنتين دول برضه تتكلموا عليهم وإحنا مش داخلين على شهر مارس؟ الميزانية بنكون نجهز.

محى الدين: وبعدين مطلوب دراسة السنتين القادمتين دول كمرحلة تحضير للخطة الخمسية اللى هى من ٧٠ اللى بيذكرها لـ٧٥؛ لو ماإتحضرتش كويس لها لايمكن تنفيذ الكلام الموجود فى المذكرة. فده الآخر برضه عاوز تقديرات معينة ونشوف طبعا تأثير للموقف السياسى والعسكرى بالنسبة لهذا الموضوع.

وبعدين يعنى اللى عايز أقوله: الـ system يجب يكون system فيه شئ من الآلية.. آلية بمعنى إن مفيش شئ مثلا يمر ويبقى مصدق بمروره إلا إذا مر على مراحل معينة. مش مفروض مثلا وزراة بتتصرف تصرف معين وهذا التصرف يؤثر على الوضع العام، إذا كنا بنسلم أنه الأخطاء اللى فى الماضى كانت مجموعة من العوامل زى ما قلنا السياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية.. إلخ، فلازم إذاً تخلق الـ system اللى بطريقة أوتوماتيكية يمكن من إن القرار النهائى يصدر وهو مدروس دراسة ومر على مراحل معينة، إزاى ده؟! أى مسألة فى الحقيقة عاوزة بحث وتفكير وبعدين لازم يكون فيه طريقة أخرى للحساب.. يعنى الحساب التقديرى مينفعش.

يعنى إحنا دلوقتى ماشيين فى طريقة التعليم الابتدائى اللى بينتقلوا من غير شهادة – يعنى من غير امتحان – بالزحف المقدس؛ مفيش حساب لغاية ماييجى الآخر الانسان يصدم فى الشهادة الابتدائية أو الدخول فى اعدادى وييجى يلاقى نفسه وقع مرة واحدة! فمفروض إنه فى كل سنة بيعطى شهادة للشخص.. مثلا يعطى له شهادة إنه هو مر أو مامرش واذا كان مامرش بنجيبه ونقول لغيره بيمشى.. على كل المستويات يبقى بيمشى هذا الموضوع.

أنا هحدد برضه فى عملية القطاع العام إزاى تتم هذه العملية. بعدين أنا أحب أشير لنقطة أخرى هو ذكرها السيد الرئيس فى الجلسة الأولى، خاصة أنا قلت كلمة فى مجلس الوزراء فى الحقيقة برضه يهمنى إنى اتكلم فيها تانى خاصة إنه معنديش أمل.

وأنا برضه عاوز أفسر الحتة دى تانى، وأقول: إن طبعا لا يمكن الانسان يعمل بدون أمل. ولكن اللى كنت أقصده فى هذا اليوم هو الأمل الكبير اللى الواحد كان يتصوره بالنسبة لبلدنا. هذا الأمل الكبير فى تقديرى إنه فيه صعوبة فى تحقيقه؛ إن احنا نتحول من دولة نامية الى دولة غنية بمرور الوقت. إحنا أمامنا مشاكل كبيرة قوى، مشكلة تتصل بمعدل زيادة السكان مع الموارد المحدودة الموجودة عندنا.. وده بيشكل نتيجة معينة بأن الحل الوحيد – وذكرناها فى أثناء الجلسة اليوم – وهو تصدير ناتج عمل؛ لأن القوى البشرية دى أنا باستورد

لها خامة وبعدين بتشتغل بتصنعها وبعدين نرجع نصدرها تانى. هذا الموضوع بالذات بيحتاج الى كفاية عالية جدا محتاجة الى التزام وضبط وتدريب وكنترول كامل جدا على العمالة دى. علشان نقدر ندفعها الى إنها تقدر تخرج فعلا وتصد ناتج عمل، إزاى نوصل لهذا؟ ده موضوع الحقيقة محتاج الى دراسة والى وقت.. فده الحقيقة اللى أنا كنت أقصده من موضوع حكاية الأمل بالنسبة للمستقبل.

والحقيقة إحنا برضه فى حدود الصورة والهدف اللى احنا شايفينه أمامنا، يعنى إحنا بنشتغل ولولا هذا لولا إن الواحد برضه يكون عنده أمل لأن قاعد يعنى يدرس ويقدم مذكرات وحلول بالنسبة للمستقبل؛ لأن الانسان لا يمكن أن يحيا بدون أمل.

عبد الناصر: إنت قلت مفيش فايدة!

محى الدين: قلت مفيش فايدة كمان! (ضحك) هى على كل حال محصلة بعضها صعب أو أمل، إنما الواحد كان له الحقيقة تمنيات كبيرة جدا للبلد طبعا يعنى.

عبد الناصر: لازم نعمل وإلا نروح المعاش.

محى الدين: آه.. ماهو كده الواحد لازم يشتغل لغاية ما يموت.

عبد الناصر: بالمعاش عشر درجات فى المعاش هو.. (ضحك) أظن دى سهلة الحصول على إحصائيات فيها مش ١٠٪ بس!

محى الدين: يعنى دول نقطتين.

عبد الناصر: طيب وأنا بقول: إن احنا نجتمع بعد بكره، بس دلوقتى إحنا تكلمنا كثيرا بقى من أين نبدأ؟ يعنى الكلام اللى هنا هنأخذ إجراءات، يعنى العملية مهياش إجراءات ماأقعدش أنا وتمضونى على إجراءات، تقولوا لى: نرفع أسعار ونعمل إيه وتمضونى على الكلام ده! مهواش ده الموضوع مش همضى! إذا كان ده الموضوع مش همضى على إجراءات بهذا الشكل! قولوا لى: إيه الحكاية وإيه الصورة وإيه الدنيا وأولها إيه وآخرها إيه؟ أمضى. أما دلوقتى عمالين تمضونى كل ٦ شهور على إجراءات رفع أسعار وإجراءات مش فاهم إيه؟! متأسف!

محى الدين: ده مش مذكور حاجة هنا عن رفع الأسعار.

عبد الناصر: لأ.. أنا بأقرأ اللى فى مخكم يعنى مش كده يا دكتور عبدالمنعم ولاّ إيه؟! يعنى أنا باقرا بين السطور! إذا كان الموضوع إن أنا هارفع الزيت والسكر والكلام ده ماهواش ده الموضوع.

محى الدين: لا.. لا.. مطلقا يعنى مش فى ذهننا والله.

عبد الناصر: ما أنا بقول: أنا مش فاهم الموضوع أكبر من هذا إزاى!

محى الدين: الموضوع أكبر ولا فى ذهنكم الكلام ده يعنى؟

صبرى: أو تجميد الأجور يعنى.

محى الدين: لأ.. ده موضوع بقى نتكلم فيه.

القيسونى: لو سمحت النقطة الرئيسية اللى باهدف اليها من المساهمة فى هذه المناقشة، إننا نقتنع بموضوع هام فى نظرى وهو إننا يجب إننا نعمل فى حدود الموارد اللى عندنا.. يعنى يجب أن تكون الاستخدامات فى حدود الموارد يعنى دى نقطة.

عبد الناصر: إنت إمتى اقتنعت بالكلام ده؟

القيسونى: يعنى أنا من الأول يافندم بأذكر من سنة ١٩٥٤ أنا قلت لسيادتك: إن احنا نمشى فى سياسة توسعية، ولكن توسعية معتدلة. بعدين لما ابتدينا عملية الإنتاج، يعنى إحنا ابتدينا فى سنة ٥٤ وقبل ٥٤ يعنى عملية مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات والحاجات دى؛ فأنا اقترحت فى ذلك الوقت إننا نصدر قروض إنتاج. يعنى إحنا عملنا أول قروض إنتاج كانت فى آواخر ٥٤ أو ١٩٥٥، سيادتك كنت أول مكتتب فيها وأنا لازال عندى الورقة اللى سيادتك مضيتها يعنى فى الاكتتاب. كنت بأقصد بكده انى أسحب فلوس من السوق على قدر الفلوس اللى بنزلها.. يعنى عملنا قرض إنتاج بـ٢٥ مليون جنيه بعد الأجنبى.

عبد الناصر: لأ.. هو القرض كان بـ١١ مليون متهيألى مش كده؟

القيسونى: عملنا ٣ قروض يعنى قرض متوسط الأجل وقرض طويل الأجل.

عبد الناصر: وقرض حصل وقت عبد الجليل العمرى أول واحد أو هو صاحب يمكن..

القيسونى: لأ.. أنا صاحب الفكرة. (ضحك)

عبد الناصر: وقت اللى كانوا فى مجلس الإنتاج فى هذا الوقت.

القيسونى: فإذا اقتنعنا بكده أعتقد إننا نكون خطونا خطوة كبيرة. يعنى هو إحنا فى الخطة ما بين ٦٠ ١٩٦٥ يعنى إحنا كنا بنستهدف كده؛ إننا يعنى نعمل فى حدود الموارد بتاعتنا ونزود شوية.

عبد الناصر: طيب مين قال لك متعملش قرض إنتاج وإعمل بالطريقة الثانية؟!

القيسونى: بعد التحول الاشتراكى، مكانش فيه مجال يعنى كانت قروض الإنتاج كنا بنحاول إننا نجيب من القطاع الخاص، ولكن لما كنا نجيب من القطاع العام ماهو القطاع العام تحت إيدنا.. يعنى نقدر نجيب منه يعنى كنا بنجيب من البنوك.

عبد الناصر: لأ.. لأ.. ما هى البنوك كانت قطاع خاص، وأنا باعرف إنك لما كنت بتعمل قرض إنتاج كان بيتغطى بالبنوك فى أول دقيقة.. كنتوا بتطلعوا إعلان بتقولوا: إتغطى القرض فى أول دقيقة.

القيسونى: لأ.. كان باستمرار الهدف بتاعنا، جبنا أرقام التغطية والأرقام دى موجودة فى البنوك.. يعنى نجد إن التغطية فى الأول فى أول قرض يمكن كان البنك المركزى مساهم فيها، ولكن بعد كده لما اتحسنت الحكاية بقت كلها من الأفراد ومن الشركات.. يعنى القرض الأخير أو القرض الثانى والثالث يعنى مكانش فيه مساهمة من البنوك زى البنك المركزى. ٦٠-٦٥ كنا بنحاول برضه إننا نشتغل فى حدود مواردنا زائد حاجة اضافية بسيطة من البنوك، ولكن جاءت مشكلة اليمن.. مشكلة اليمن يعنى سيادتك ماكنتش مقدر ولا المستشارين العسكريين ولاحد كان مقدر إنها..

عبد الناصر: غرقونا.. غرقنا أنور السادات فى العملية! (ضحك) والله!

القيسونى: ماحدش كان مقدر إنها هتستمر ٥ سنوات يعنى.. فكنا إحنا كل سنة يعنى لما كنا بناخد قرار فى الموضوع كنا عندنا أمل إن مشكلة اليمن هتنتهى؛ ولذلك كنا بنقول مبنبطلش عملية التنمية؛ لأن المصروفات الاضافية بتاع اليمن وبتاعة القوات العسكرية.. ده كان التفكير أو الفلسفة اللى الواحد كان بيشتغل عليها. لكن للأسف استمرت ولذلك أنا قلت مثلا فى اجتماع من الاجتماعات اللى هنا: إن هل القوات العسكرية وقضية فلسطين والحاجات دى نعتبرها قضية مصرية بس نتحمل العبء الأكبر بتاعها، ولا تشترك البلاد العربية معانا فيها؟! أصبح العبء العسكرى دلوقتى يعنى أكبر من طاقتنا.

يعنى ٢٢٠ ٢٣٠ مليون جنيه قابلة للزيادة، فيجب إننا نقلل من ده علشان نزود عمليات التنمية. يعنى إحنا مش عايزين نرفع أسعار أو مغرمين بزيادة الأعباء على الناس ولكن إحنا عايزين نعمل عملية تنمية، وعلشان نعمل عملية تنمية مع موجود أعباء تانية هى القوات العسكرية واللى هى زيادة فى الأجور وبتاع؛ لابد إننا نعمل إجراءات جديدة.

عبد الناصر: اللى هى إيه؟

القيسونى: يعنى الإجراءات اللى اتعملت سواء فى سنة ٦٥ أو فى سنة ٦٦ أو الإجراءات اللى اتعملت فى ٦٧، يعنى كان لابد منها علشان نقدر نعمل شئ من الموازنة، ونقدر نحد من الاعتماد على الجهاز المصرفى. ولكن إذا حددنا الحاجات التانية – إذا حددنا القوات المسلحة إذا حددنا الزيادة فى الباب الأول إذا حددنا الزيادة فى الأجور – هنقدر نقلل من الإجراءات دى ونقدر نتوسع فى الاستثمار.

محى الدين: هو الحقيقة إحنا مش طالبين يعنى قرار ولا إمضاء ولا حاجة معينة بالنسبة لهذا الموضوع، ولكن إحنا بنحاول نشرح الموقف، ونحاول نتلمس حلول له؛ فيمكن بتتضح بعض معالم فى المذكرات الابتدائية، ولكن إحنا نحاول نوضحها فى مذكرات أخرى علشان تبقى الصورة واضحة تماما، وبعدين الصورة دى محتاجة لمناقشة. يعنى يمكن إحنا برضه غلطانين يعنى يمكن فيه رأى يقول: الـ ٣٠٠٠ آلاف مليون جنيه المطلوب استثمارهم فى الخمس سنوات دول مش ممكن تنفيذها.

عبد الناصر: مش ممكن قطعا.. مش ممكن قطعا رغم المذكرة دى كلها باللى شفته.

محى الدين: مثلا يعنى فيه بنقول: ٢٪ استيراد فى مواد التموين، هل ده ممكن ولا مش ممكن؟ ده محتاج الى مناقشة، ولكن هو وصل الى الطموح فى العملية على أساس يواجه موقف معين وهدف معين مطلوب منه وهو العمالة الكاملة. إذا كان مطلوب تخفيف يعنى طبعا على حساب العمالة ممكن، ولكن دائما الموضوع الاقتصادى ده عبارة عن معادلة بتشير لده وقت هنا وقت أو زى الأنابيب المستطرقة يعنى.

عبد الناصر: بقينا الوضع رابط لى حجر فى رقبتى، مش كده؟! فالواحد مربوط حجر فى رقبته!

محى الدين: ماهو ده خلاصة موقف سنين طويلة.

عبد الناصر: اللى هو ميزان المدفوعات، مش كده؟

محى الدين: ده المرآة بتاعة العملية كلها.. المرآة.

عبد الناصر: ميزان المدفوعات رابط لى حجر فى رقبتى! طبعا يمكن كان الواحد منتظر صورة أسوأ من اللى احنا فيها نتيجة العدوان؛ يعنى فى شهر يونيو وشهر يوليو أنا كان تقديرى إن احنا هنمر بصورة أسوأ من اللى احنا بنمر فيها دلوقتى كتير. وكنا بنقول: حتى لو جبنا ٥٠-٦٠ مليون جنيه من العرب..

محى الدين: يبقى كويس.

عبد الناصر: وبعدين حتى طلبنا من الكويت ٢٥ مليون جنيه قرض ورفضت! وكان باين يعنى إن احنا حالتنا مش ممكن هتمشى؟ وجاء موضوع الخرطوم نفعنا الحقيقة. ولكن أنا بقول: إن النتيجة مش هى العدوان بس؛ لأن المشكلة مش فى العدوان.. المشكلة من قبل العدوان لأن طبعا هو النهارده بناخد أكثر من ١٠٠ مليون جنيه مش ٩٥ مليون؛ لأن مع دفع الفرق أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرلينى.. بيبقى يعنى خسارة قول من العدوان حسب الحسبة اللى كان حسبها صدقى تبقى ٦٠ مليون مثلا، مش كده؟!

سليمان: أيوه.

عبد الناصر: يبقى ٦٠ مكانتش تعمل لنا العملية دى! هو العملية من قبل العدوان فعايزين نصلح؛ طبعا عايزين زيادة الإنتاج، عايزين زيادة الصادرات، عايزين ننظم أسلوب العمل النهارده.

منفضلش نقعد نتكلم نتكلم بدون ما نصل الى قرارات؛ عايزين ننظم أسلوب العمل، فوق كمان إزاى نمسك وإزاى نراقب وإزاى نمشى أمورنا، إحنا بنقول مجلس الأمة والحساب الختامى.. مجلس الأمة يعنى هيراقب؟!

صبرى: هايتوه.

الشافعى: بيخش الـ system كله يعنى.

عبد الناصر: وبعدين دلوقتى مش عايز أشتغل برضه يوم بيوم، يعنى النهارده مثلا فى لجنة الخطة إنتو بتشتغلوا يوم بيوم. يعنى بتفتحوا اعتمادات وتبطلوا اعتمادات؛ يعنى العملية مهياش عملية موجودة، وكل واحد عنده خطة بيقدمها لك، يمكن الظروف الحالية بتدفعنا الى هذا. لكن حتى لما تبقى العملية مثلا ماشية يوم بيوم أنا ماقدرش أتابعها يوم بيوم وأبقى أنا الحقيقة مسئول عن أشياء أنا غير مسئول عنها؛ يعنى الواحد معتبر مسئول وهو غير مسئول لأن مهواش عارف فعلا إيه اللى ماشى وإيه اللى مش ماشى! وطبعا هجيب الدوسيه بتاع لجنة الخطة.. ده أد كده!

مش ممكن أقعد أقرا الحقيقة العمليات والكلام اللى بهذا الشكل! وبعدين لجنة الخطة طبعا ماسكة دلوقتى كل العملية فى كل ده ظرف يمكن استثنائى إحنا ماشيين فيه. لكن عايزين نعمل system عادى بحيث الدنيا تمشى؛ عايزين ليه النهارده مثلا بنتكلم دلوقتى الراجل اللى عنده مصنع خاص وعنده أموال سائلة، يقدر يسحبها ويشتغل بيها ولا لأ؟!

القيسونى: يقدر.

عبد الناصر: طيب المصنع العام والشركة العامة اللى عندها أموال سائلة تقدر تشتغل ولاّ ماتقدرش؟! ما إحنا لبشناها، ماهو أيام ما كان تبع الصراف كان بيشتغل، أيام ما بقى تبعنا ربطناه بالحبال! عايزين نعمل مثلا رقابة قبل الصرف ولاّ بعد الصرف.. عمليات كلها لازم، أنا برضه ميال الى رقابة قبل الصرف الحقيقة علشان منوصلش للعهد والعمليات والكلام اللى احنا وصلنا اليه وكل واحد يروح.

بعدين نرجع برضه للنقطة الأساسية، لازم نلم نفسنا ونمشى على قدنا لازم. بصرف النظر عن العملية يعنى أشير هل الموضوع فيه تضخم ولاّ انكماش؟ وأنا برضه برأيى إن الموضوع مهواش التضخم والانكماش، أنا رأيى الحقيقة علشان نبقى مطمئنين لمستقبلنا والواحد مش بينام كل ليلة وهو قلق، عايزين زى تمام ميزانية بيت الواحد.. يعنى مش عايز آجى آخر الشهر أستلف وأبقى مش لاقى أجيب أكل للعيال! العملية هى كده ببساطة.

عايزين نمشى على أد مواردنا، طيب علشان نمشى على أد مواردنا إذاً هناخد إجراءات.. هنا بقى المشكلة الحقيقة كبيرة، إيه هى الإجراءات اللى هناخدها؟ علما بأن الإجراءات اللى احنا أخذناها الحقيقة يعنى مست الموظفين والناس اللى بياخدوا أجور من الحكومة؛ لأن يعنى رفع الضرائب وعمل كذا وكذا، الناس اللى مش موظفين مامستهمش العملية.

بيتكلم على الإدخار، طيب ما إحنا بالإدخار فعلا فى قطاع واحد بس بقية القطاعات والدولة كلها مفيهاش! وبعدين الحقيقة إيه؟ أنا رفعت الأسعار لغاية دلوقتى ٣ مرات مش كده؟! هل باختلاطكم بالناس برضه الموقف السياسى مهم البلد فى حالة نفسية تعبانة جدا وإحنا فى حالة نفسية تعبانة.. الواحد فى حالة نفسية تعبانة!

يعنى قطعا معرفش إنتو؟ يعنى أنا السبع أشهر اللى مروا على دول زى.. الواحد كان بيتمنى انه مايعيشهمش والله! لأن قطعا الناس حاسة بهذا والواحد حتى لما بيقعد مع أولاده بيحس فيهم تمزق وكذا. وبعدين فرضنا وقبلوا وقرضنا وقبلوا، هل بعد كده بنقدر نقنعهم بإيه كمان؟! وفعلا فيه مشاكل عمال أيضا ومشاكل خفض أجور؛ لما تروح مثلا شبرا الخيمة – وأنا طلبت من الدكتور عزيز يشوف شبرا الخيمة – فيه بلاوى هناك ومشاكل لاحد لها وفيه تيارات أيضا سياسية، إيه اللى هنعمله؟

مستعدين يعنى نكسب سخط الناس لنسبة معينة.. يعنى بنزود السخط كيت وكيت وكيت، بس إعطينى أمل قصاد ده.. إعطينى أمل فى المستقبل.. يعنى هعمل لهم إيه؟! يعنى هأخذ الإجراءات دى ودى ودى طيب هأعطيك إيه قصاد كده؟ يعنى أنا بابص مثلا إنجلترا بعد الحرب، بقى يجيلنا حاجات not for selling in Great Britain مكتوب عليها حتى الباستليا، بس الناس قابلة عارفه إن بعد كده هتعمل، النهارده يمكن الإجراءات الموجودة فى إنجلترا برضه هو بيقول لهم: إنه بيحفظ قيمة الاسترلينى وإلا هايضطر يخفض الاسترلينى مرة ثانية وإلا كذا وكذا. بس أخذ إجراءات إيه؟ ماهو الإجراء الشديد اللى أخذه يعنى اللى هو..

الشافعى: تثبيت الأجور.

عبد الناصر: لأ.. هو التذكرة على المستشفيات والكلام ده شوية التأمين الصحى والعملية دى، أما الباقى فهو خفض مصاريف الحكومة.. خفض مصاريف الحكومة.. تعالوا النهارده عايزين نخفض مصاريف الحكومة.

محى الدين: لأ.. الخفض رفع أسعار ثانية، بيقول لهم: نتيجة ١٤٪ بترفع الأسعار فى الداخل على طول.

عبد الناصر: لأ.. ده أنا باتكلم على عملية الجمعة دى اللى هى عليها الكلام الكبير. بعدين هو الأول لما أخذ الإجراء الأولانى – اللى هو تثبيت الأجور– ماخدش معاه رفع أسعار؛ لأن بتثبيت الأجور يابإما ترفع الأسعار يابتثبت الأجور، لكن هو ثبت الأسعار وثبت الأجور، مش كده ولاّ إيه يا دكتور عبد المنعم؟!

القيسونى: اللى هو السنة اللى فاتت.

عبد الناصر: اللى هو بعد الانتخابات على طول، ثبت الأسعار وثبت الأجور، وطبعا الاضطرار بـ١٤٪ مبتبقاش تخفيض فى الأسعار ١٤٪.

محى الدين: هى الزيادة عندهم فى الداخل حاجات بسيطة.

القيسونى: ٥-٧٪.

عبد الناصر: آه.. يعنى دى الإجراءات اللى أخذها هو خفض المصروفات الحكومية. تعالى مثلا بص للمبانى اللى طلعت، مبانى الحقيقة كل واحد بنى لنفسه هرم، وكل واحد بنى لنفسه مبنى ومحافظات ومساكن للمحافظين والمبانى اللى طالعة فى مدينة نصر وديوان المحاسبات.. إلخ والمطبعة.. يعنى عملنا عمليات كبيرة جدا.

صبرى: سور الصين العظيم.. إتبنى كل مصنع عليه جزء.

عبد الناصر: فالنهارده منقدرش ناخد إجراءات بالنسبة للزيت والسكر والعمليات دى والضرائب! قولوا لنا إيه اللى فى ذهنكم علشان نسيّحه! (ضحك)

محى الدين: ذهننا واضح فى المذكرة والله ياريس.

عبد الناصر: يعنى برضه ليطمئن قلبى باتخيل الواحد الحالة اللى احنا فيها النهارده، وبعدين بالنسبة لزيادة الإنتاج وبالنسبة لزيادة الصادرات، قولوا لنا الكلام وهيتنفذ إزاى؟ ماتقولولناش أهداف! وهنعمل system وهنحاسب.. يعنى بعد الجلسات دى هعمل system وحساب وناس check على ناس؛ ماينفعش غير كده لا يمكن نعطى ناس السلطة المطلقة ويقعد يعمل ما يريد، لازم نعمل ناس to check على ناس تانيين مالهمش دعوة بالحكومة، ويقعدوا to check – ولو هنا فى الاتحاد الاشتراكى – ونعمل لجنة بتوافق أولا وبعدين تراقب وتؤاخذ زى ما هم عاملين فى البلاد الثانية، ولكن النهارده طبعا العملية كل واحد عنده مطلق الحرية ومفيش check.. ما أنا مصدق الكلام ده.

لما بأعوز حاجة بأبعت لوزير التخطيط، ابعت لى بيانات بكذا بأصدقها البيانات دى وبأطلع أقولها فى الخطبة، مش كده؟! مش ده اللى كان بيحصل؟! أنا عارف هو الكلام ده حقيقى ولاّ مش حقيقى؟!

هو ده كلام اللى بتقوله، استثمار كذا هيعطينا كذا مصدقين أعطى مأعطاش! يعنى الحقيقة لازم نعمل system وتبقى الحقيقة العملية تمشى بمتابعة ومحاسبة.

وأنا أصلى ناوى أروح أسوان ياأخ سيد قبل ما ييجى تيتو بثلاثة أو أربع أيام.. فرصة والله الواحد يعنى أنا الحقيقة الجمعتين اللى فاتوا دول يعنى..

أبو النور: تروح أبو سمبل شوية يافندم.

عبد الناصر: يعنى أبوسمبل فيها زراعة؟

مرعى: لا.. مافيهاش زراعة خالص.. بالطيارة بسيطة وحاجة جميلة جدا.

عبد الناصر: تودينى فى طيارة بمحرك واحد.. مستغنى عنى فى الأزمة دى! (ضحك)

مرعى: لا.. يافندم.

عبد الناصر: هو الواحد لو راح بالمركب ممكن والله.

سليمان: رمسيس كويسة.

عبد الناصر: آه.. برمسيس.. ما أنا هروح أقعد أربعة أيام، وأنا هعمل إيه؟! فممكن نعمل اجتماعات بعد بكره وكل ٤٨ ساعة اجتماع بحيث إنكم تجهزوا وتقدموا لنا اقتراحات، واللى عنده فيكم غيركم – يعنى غير الموجود هنا – عنده اقتراحات بيقدم لنا اقتراحات ومذكرات، الحقيقة مايمشوناش فى خط معين هم يمشونا فيه، لأ.. برضه إحنا لازم يبقى عندنا كل واحد عنده خط أو عنده تعديل بيقول رأيه، بحيث إن احنا الآخر نطلع بمحصلة الحقيقة نمشى بيها.

محى الدين: هو يعنى المطلوب بأنه تناقش أيضا المذكرة المقدمة وصحة الأرقام اللى فيها. طبعا كل واحد له رأى فى هذا الموضوع يعنى لما كلمنا مثلا وزراة التموين بالنسبة لشرط..

عبد الناصر: وبعدين نرجو فى النقاش إن احنا نفتح نقاش ولا نزعلش، نناقش.. الواحد يقول كلمة صح غلط وإلا هنطلع الآخر كل واحد خايف يتكلم ليمس إحساس الثانى! العملية عندنا مش إحساس الثانى أسهل جدا إن احنا نتمادى الحقيقة فى المشكلة اللى احنا موجودين فيها.

محى الدين: يعنى هو إذا كان ممكن فى الجلسة القادمة أو جلسات جاية يتكلموا فى الـ system بس بكلام محدد، يعنى بالذات لو كان ممكن تتعمل مذكرات فى هذا الموضوع يكون أحسن؛ لأن دلوقتى إحنا الحقيقة تكلمنا فى تقييم حقيقة المشكلة، ولكن طيب إزاى المستقبل هنمشى فيه إزاى الحقيقة؟ يعنى موضوع عاوز يتحدد، وبعدين مناقشة المذكرة وأرقامها برضه الحقيقة مطلوبة فى الجلسة القادمة.

البشرى: هو إذا سمحت لى بخصوص الطريقة يعنى اقتراح كده عن طريق، هو الحقيقة المناقشة أوضحت نقط كثيرة وأوضحت جوانب كثيرة للموضوع، إنما أنا متهيألى فيه نقطة تعتبر المدخل الرئيسى وفيه نقطة قد تعتبر مداخل فرعية كثيرة.

أمامى معادلة بسيطة أخذناها من التخطيط، الأساس فيها هو الإنتاج وبعدين ناقص المستلزمات؛ بيطلع الدخل ناقص الاستهلاك، بيطلع الإدخار الإنتاج ناقص المستلزمات= الدخل.. الدخل ناقص، الاستهلاك = الإدخار.

أنا متهيألى هى دى النقطة بتاعتنا كلها من أولها لآخرها، الأساس الأول فيها هو الإنتاج المدخل الطبيعى، إذا زاد الإنتاج هيحسن علينا المشاكل الكثيرة؛ يخلينا نبقى أكثر فى الاستهلاك وهيزود الدخل وهيزيد قدرتنا على الإدخار، إلى مدى نزيد الإنتاج؟

نرجع تانى ده بيتأثر بعامل آخر اللى هو ميزان المدفوعات العملية متهيألى منقدرش نستقرئها مرة واحدة ونقول: إن فيه pattern واحد؛ إن الإنتاج هيزيد بالشكل الفلانى، وبعدين مع الأخذ فى الاعتبار بميزان المدفوعات أنا متهيألى العملية خرجت الى إطار علمى كبير وعاوزة trials كثيرة قوى. زيادة الإنتاج تتم بحاجات كثيرة قوى، هو ١٠٠٪ فيه زيادة الإنتاج.. إذا ركزنا على الكفاية الإنتاجية كلام مضبوط لاهو إمكانيات ولا هو limitations من غير شك. إنما نقدر نعملها كهدف ونركز فيها، فيه زيادة فى الإنتاج بنحصل عن إن المستلزمات تنسيق وتخطيط للنقد الأجنبى المتاح؛ بحيث إن المستلزمات تجد طريقها فى الوقت المناسب والمكان المناسب بحيث إن الإنتاج لا يحدث له أى تأخير.

برضه نقطة بترتبط أخيرا وتجرنا تانى الى موضوع ميزان المدفوعات، فيه زيادة فى الإنتاج بتنشأ إذا كان فيه معدات وناقصها بعض استثمارات محلية – كما قيل – إذا كان موجود برضه ده باب لزيادة الإنتاج.. فيه زيادة فى الإنتاج بتنشأ إن احنا بنزيل اختناقات من بعض خطوط الإنتاج، وبعدين فيه زيادة فى الإنتاج بتنشأ إننا يجب أن نبذل جهد فى التصدير وفى توثيق الصلة بين الأجهزة الإنتاجية والأجهزة التصديرية ونعيد النظر فى الـsystem بتاعة التصدير بتاعنا. ففيه زيادة الإنتاج له جملة عوامل وكل مستوى نصل اليه فى زيادة إنتاج أو فى تقدير لزيادة الإنتاج، هو فى الواقع بيلقى عبء معين وبيرمى بثقل معين على باقى العوامل الأخرى.

الى أى مدى العوامل الأخرى هتقدر تتحمل الزيادة فى الإنتاج؟ متهيألى عملية عايزة تجربة ميدانية يحملها معنا إخوانا فى التخطيط بأننا نجرب الـ computers فى هذه العملية. نعمل various ratters عمليات كثيرة لزيادة الإنتاج، لو زدناه عن طريق الطاقة الرأسية بس يبقى إيه لو زدناه عن طريق زيادة فى العمالة هيعطينا إنتاج؟ إنما هيرمى على الاستهلاك لو زودنا الإنتاج عن طريق ازالة اختناقات هيزيد الإنتاج لكن هيرمى على ميزان المدفوعات.. وهكذا versions كثيرة واحد اثنين ثلاثة أربعة.

وبعدين عن طريق التوليف بتاع هذه المعلومات مع بعضها، أنا متهيألى لازمنا جهاز يطلع لنا الـ optimum ما هو أفضل الطرق وأفضل المستويات لزيادة الإنتاج التى تحقق أقل ما يمكن من الأعباء على العوامل الأخرى اللى هى فعلا بتحدنا وبتعترض طريقنا؟ فأنا متهيألى نقطة الإنتاج دى تتطلب منا إننا نخش بحث ميدانى.

العرض اللى قاله الأخ صدقى فعلا أبرز لنا نقطة واضحة قوى، إن زيادة الدخل ده مؤشر سليم، إنما الدخل المؤثر هو قطاعين: الصناعة والزراعة ماعدا ذلك فهى سلع وسيطة، الكهرباء بتدخل مع الصناعة أو مع المستخدم؟ التشييد بيدخل المصنع وبيتلاشى أثر التشييد فى التكلفة بتاعة السلعة. فأنا بقول: إن عندنا الصناعة والزراعة، حتى كمان يمكن الأخ نزيه يعنى برضه يشككنا شوية فى الرقم بتاع الصناعة والزراعة ومش عارف إزاى نتغلب عليها. بنقول: فيه صناعة أو فيه زراعة.. ده رقم occultation رقم تراكمى، إنما فيه بيطلع سماد بيطلع يعنى الحاجات دى كلها، أنا بقول: إن احنا فى المرحلة دى يمكن منعقدش الأمور إنما ناخد الصناعة والزراعة دول القطاعين السلعيين، زيادة الدخل فيهم إسمها زيادة حقيقية للدخل تتحول الى نقد نقدر نأخذه.

عبد الناصر: طبعا بيدخل فيها البترول والـ ..

البشرى: آه.. طبعا.. طبعا.. الثروة المعدنية كلها، دى زيادة الدخل فيها عبارة عن فلوس بتيجى مش عبارة عن سطر بيتحط على دفتر.. فلوس بتيجى يقدر ده ياخذ منها أنا أخذ منها والثانى. إنما زيادة الدخل بتاع التعليم، تتحط على الدفتر ودى فى الواقع انفاق. فنمسك الإنتاج فى الصناعة والزراعة وبعدين نمسك اللى بيحكم الصناعة والزراعة إيه؟ المشروعات. يعنى أنا متصور الأخ الدكتور عزيز بيقول: الإنتاج زاد، هو فى الواقع جمع مشروع كذا ومشروع كذا ومشروع كذا، وبدون إن فيه مشروعات فيه relation فيه صلة ما بتربط الإنتاج الصناعى وقيمته مع المشروع ده جاب إيه، والمشروع ده جاب إيه؛ الرقم النهائى بيفقد الدلالة بتاعته ومابيقاش يعبر عن أى شئ ومايعبرش أكتر، يمكن يعبر عن مرحلة زمنية معينة إنما مايلقيش استقرار للمستقبل.. استقرارنا للمستقبل لا يتم إلا بأننا نعرف خط السير بتاع المشروع الفلانى والمشروع الفلانى والمشروع الفلانى هيبقى بنسبة إيه؟

نحط العلمية دى ونجمعهم مع بعض ونعمل trial على أساس إن الإنتاج.. كيف نزيد الإنتاج بالإمكانيات الحالية؟ نزيد الإنتاج بزيادة العمالة بس نزيد الإنتاج بإننا استثمار محلى بس، نزيد الإنتاج بإزالة اختناقات مع قبول بعض التضحيات على ميزان المدفوعات.

وبعدين نزيد الإنتاج مع فتح ميزان المدفوعات للمشروعات الناطقة اللى هى بتنطق عن نفسها؛ مشروع سماد بنصدر سوقه ماشى – زى ما قال السيد زكريا – إن مكانش هصدره هرميه فى الأرض يقوم يطلع زرع. فتبقى بهذا الشكل ونحاول نعمل الفورمة دى ونولفها مع بعض فى القطاعات، ونحاول ندخل فى مرحلة تقييم. وإننا برضه نستوحى من الدروس السابقة.. يعنى نوع من الدرس فى إننا تقديراتنا تكون أقرب ما يمكن الى الحقيقة، ونعرض هذه العملية الى أجهزة تخطيط ويرسموا لنا خط الإنتاج هيزيد مع أعبائه؛ المهم يرسموا لنا الـ back current الـ reaction اللى هايحصل على خط الإنتاج على العوامل الأخرى.

وبعدين هنيجى لبند المستلزمات، الحقيقة برضه دى نقطة أنا متهيألى أساسية لغاية النهارده مقدرناش ندخل الى مرحلة التخطيط الشامل بمعناه الحقيقى، إحنا دخلنا فى التخطيط الشامل فى الإطار زى ما قلت فى أول الجلسة. إنما أنا متأكد أو متصور إن التخطيط الشامل لازم أن يكون هناك توازن سلعى على مستوى السلع، معرفش إذا كان هذا بيعمل ولاّ لأ؟ إنما أنا على ما أعتقد أنا مش حاسس به، وبرضه بأمثل قطاع معين بيطلع حاجات معينة لو كان هناك تخطيط دقيق على مستوى السلع يمكن بتسألنى.. إذا كنت أنا حسيت به كنت على الأقل كنت ألزمت فى فترة معينة إن النوع الفلانى يجب أن يصل الى مستوى معين.

فأنا متهيألى العملية دى اللى بتحكم الـ pattern كله – وبرضه بدى هنا أقول الى إن يعنى ويعذرنى الأخ الدكتور القيسونى– أنا ليس غرضى انتقاد إنما يمكن خبرتنا لم تمتد الى إتقان هذه النقطة – وأنا بقول: إذا كان هذا وإذا كان كلامى صح يبقى فى هذه الحالة لازم إن احنا نعمل بهذه النقطة لأن دى الرباط، سيادتك.. عندنا أعمدة ده الرباط اللى بييجى يربط العملية.

إن المستلزمات فعلا سلعيا يجب أن تتوفر فى الوقت المناسب والمكان المناسب، فمش عارف بيحضرنى برضه اقتراح.. هل هنا منقدرش لو مكانش عندنا خبرات فى هذا الموضوع إن احنا نستعين بخبرة أجنبية فى هذا الموضوع.. خبرة ربط المستلزمات السلعية؟ وأنا متهيألى كانت فيه محاولة جرت فى سنة ١٩٦١ يمكن الظروف ماأتمتهاش نهائيا، كان جاءوا خبراء من موسكو من روسيا علشان هذه النقطة، وكان أثير هذا الموضوع وبعدين ماأتموش الـ mission بتاعتهم. كنا إحنا لسه جداد فى الحقيقة فى التخطيط الصناعى جداد فى العملية، كان بيملأنا الحماس والتفاؤل فى النتائج وبنتعجل النتائج.

متهيألى النقطة دى اقتراح بسيط، إذا كان ما قلته صح فى هذا الموضوع أنا باعتبر إن المستلزمات وربطها هى حجر الزاوية فى إنها تربط دعائم الخطة ماتخليناش نفشكل والعملية تروح مننا.. بتلمنا من أولنا لآخرنا.

يبقى أمامنا الإنتاج، بندور كيف يزيد بـ patterns معينة وندخلها فى حسابات، المستلزمات.. كيف نتدرج فى تصنيع المستلزمات بحيث إن الالتزامات على ميزان المدفوعات ماتستمرش تزيد بهذا الشكل اللى هى ماشية فيه؟ دلوقتى العملية برضه عاوزة عدة versions معينة؛ لأن برضه لما نيجى النهارده نتكلم نقول بنصنع ديزل على سبيل المثال، بنجيب له إيه؟ بنجيب له طلمبات الحقن بتاع الوقود. طيب هل الأفضل نعمل طلمبات الحقن أو مانعملهاش؟! مواضيع الحقيقة بتدخل وبتنفرج معانا انفراجات كثيرة، عاوزة نوع من البحث بحيث إن احنا نشوف اقتصاديات العمليات المختلفة وكيف نربط العمليات المختلفة مع بعضها. لها technique من الناحية التكنيكية يعنى evaluation لجدوى أى مشروع يعمل، ولها تكنيك من ناحية أسلوب التخطيط اللى يجب أن يدخل فى هذا الموضوع.

طبعا النتيجة الطبيعية من الإنتاج والمستلزمات بيطلع الدخل، وبعدين هنا بندخل على الاستهلاك.. لغاية دلوقتى أنا يمكن أعترف بعجزى عن تفهم المكنون الحقيقى للاستهلاك، مش عارف بنقيسه إزاى؟ أنا يبدو لى إن احنا بنيجى نقيس الاستهلاك.. يعنى عندنا الدخل يمكن الإدخار ومن العلاقة بين الدخل والإدخار بنطلع الاستهلاك. معرفش هل إحنا بنقيس الاستهلاك ولاّ لأ؟ لما نقول مثلا الاستهلاك العائلى نخليه فى حدود ٣٪ أو ٤٪ كيف السبيل الى هذا؟

نقطة برضه كل ما وصلنا الى حكمها عن طريق سلعى كلما كان الحكم بتاعنا سليم، ممكن أفهم إن بنقول: الأجور قد تجمد فترة أو قد لا يسمح بزيادة الأجور فترة، إنما فيما يختص مثلا باستهلاكنا من الحبوب أو بتاع، أنا متهيألى منقدرش نوصل الى تقييم أو تقييد الاستهلاك إلا إذا هبطنا الى مستوى السلعة ومسكنا سلعة سلعة ووضبنا هذه العملية.

بهذا الشكل أنا متهيألى هتبقى أمامنا صورة، يعنى أنا باتصور فيها عدة مخارج وبعدين بننتقى أكثر المخارج انطباقا مع السياسة بتاعة الدولة مع النواحى الاقتصادية بتاعة الدولة، إنما متهيألى لو دخلنا فى الموضوع بسرعة شوية يمكن يخلينا نقفز الى بعض مفاهيم معينة وكلنا متأثرين بالبحث من غير شك.

ويمكن أنا فى الورقة اللى أمامى يعنى برضه طلعت بنتيجة، حطيت شوية آراء إحداها إن أنا أقيد العلاوات إن أنا أرفع سعر مش عارف إيه شوية حاجات كده طبعا بأعترف بعجزى فيها، إنما أنا بقول: إن احنا لو حطينا اليافطة وخلينا نفس الدراسة التحليلية تشير لنا الى مخارج معينة، أنا متهيألى يكون أوفق بالنسبة لنا، إنما هنا هنتشأ نقطة طيب أمامنا مشكلة محلية قائمة دلوقتى وأمامنا مشكلة للسنوات القادمة.

معرفش برضه بقول: إن إذا أمكن إن احنا نعبر المشكلة المحلية اللى هى العجز الموجود فى ميزان المدفوعات الوقتى ده بفترة بحيث إن احنا نستوفى الدراسة ونستوفى الإعداد؛ يمكن المخارج بتاعة هذه الدراسة تشير لنا أو توحى لنا بالخط اللى يكون أسلم فى هذه العملية.

عبد الناصر: ماحدش عارف زيك برضه!

القيسونى: هو أنا سعيد يعنى إن الأخ البشرى بيثير المواضيع دى الخاصة بإعداد الخطة إعداد علمى سليم، والاحتمالات المختلفة والموازين السلعية.. وده فى الواقع اللى احنا متجهين اليه فى التخطيط، ويمكن الخطة الثانية برضه كان الدكتور لبيب والدكتور نزيه أعدوا لها برضه عن طريق الموازين السلعية. ولكن يعنى يمكن اللى باحاول أعمله بصفة خاصة وبتركيز الآن، إنى باعرض كل خطوة بيقوم بها التخطيط فى إعداد الخطة الثالثة قبل الخطة بثلاث سنوات أو بسنتين؛ علشان يكون فيه مجال لنتناقش ونعرف التفاصيل.

وبعدين إذا كان فيه آراء، يعنى مثلا عملنا مذكرة عن العمالة المستجدة فى الخطة الثانية، فجه إمبارح رد فعل من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بيقول: إن تقديرنا أكبر من الحقيقة، وإن العمالة المستجدة مش هتكون بالحجم ده، وإن تقديرنا مثلا للنساء اللى هيدخلوا فى سوق العمل أكثر من اللازم.. وهكذا؛ فهتبقى فيه مجال للمناقشة وهنقدر ندخل على الخطة الثالثة ونحن مطمئنين للأساس اللى احنا بنبنى عليه. وبعدين الموازين السلعية والمستلزمات والتدفقات بتاع السلع المختلفة، دى بنعمل لها برضه بدائل مختلفة. وأنا أكون سعيد قوى لو الإخوان اشتركوا معانا فى المناقشة والتحليل والنقد. الكلام اللى هنا بنقوله علشان نعدل فيه؛ يعنى أنا أقدر أعرض الموازين أو صور البدائل المختلفة، فى ظرف أسبوعين مثلا بالكثير تكون الموازين موجودة عند إخواننا اللى يحبوا..

محى الدين: نتكلم عن نزول مستوى السلعة نفسها وربطها.

القيسونى: الموازين ما هاتكون على مستوى السلعة، الموازين السلعية محتاجة لتنظيم ويمكن الفنى الكبير الموجود عندنا فى الوزارة اسمه ظافر البشرى كمان.. يعنى يمكن المسألة.. (ضحك)

محى الدين: طيب كويس.

عبد الناصر: طيب نبقى نناقش المذكرة بعد بكره وبعدين بنجهز نفسنا للسنة الجاية إيه اللى هنعمله، ماهو برضه مش هنستنى لوقت الميزانية وتجيبوا لنا ميزانية كذا.. عايزين الكلام ده بيجهز من الآن. وبعدين ميزان المدفوعات هنعمل فيه إيه وهنوازنه إزاى؟ برضه دى المواضيع الأساسية. ماهو إيه أى كلام هنقوله وبعدين بقى هتيجوا هتقولوا: لأ.. مفيش فلوس؛ لأن معندناش عملة صعبة يبقى مفيش حاجة حاتتعمل!

القيسونى: هو السنة الجاية – لو سمحت سيادتك – أستنى لما حسن عباس يرجع، وأنا ونزيه وحسن يعنى نقدر نشوف الإطار.

محى الدين: آه.. إحنا طالبين دراسة للمرحلة اللى هى لغاية ١٩٧٠ يعنى هم سنتين فاضلين فدول..

عبد الناصر: آه.. بس هى السنة الجاية قربت أصلها يعنى مارس يعنى.

محى الدين: وهو بيشتغلوا فيها.. السنة الجاية بيشتغلوا فيها.

القيسونى: أعدينا مشروع الإطار للخزانة والاقتصاد وبييجى يعنى ردود الفعل.

عبد الناصر: سلام عليكم.